جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة -

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم الحقوق

النظام القانوني للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

مذكرة مقدم ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في تخصص دولة و مؤسسات

من تقديم الطالبتين :

- ✓ بعيرة شيماء
- ✓ منى سليمان تيش تيش

تحت اشراف الأستاذة

_ بوخنان صبرينة

لجنة المناقشة :

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. لصلح نوال	أستاذ محاضر	رئيسا
بوخنان صبرينة	أستاذ مساعد	مشرفا و مقررا
طوبال فهيمة	أستاذ مساعد	مناقشا

دورة جوان 2025

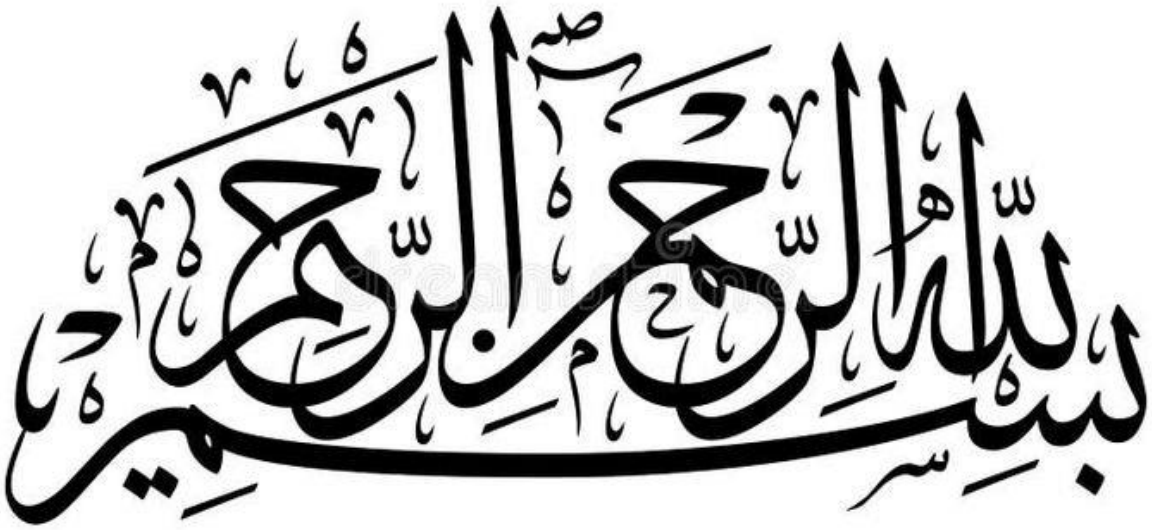
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر

في ختام هذا العمل، لا يسعني إلا أن أتوجه بخالص عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى كل من كان له فضل في دعمي ومساندتي طوال فترة إعداد هذه المذكرة، سواء من قريب أو من بعيد.

وبوجه خاص، أرفع أسمى عبارات الشكر والامتنان إلى أستاذتي المشرفة **بوخنان صبرينة**، التي كان لتوجيهاتها النيرة، وملاحظاتها الدقيقة، وتشجيعها المتواصل، أكبر الأثر في إنجاز هذا البحث. لقد كانت مثالاً يُحتذى به في الجدية والعطاء العلمي، فكل كلمات الشكر تبقى عاجزة عن التعبير عن مدى امتناني لما قدمته من وقت وجهد لمرافقتي أكاديمياً وفكرياً.

كما أتوجه بالشكر إلى كافة أساتذتي الكرام الذين لم يبخلوا علينا بالعلم والمعرفة، وإلى كل من ساندني ووقف إلى جانبي خلال هذه المرحلة الهامة من مسيرتي الدراسية.

إهداء

إلى من كانت لي وطنًا قبل أن أعرف معنى الأوطان...

إلى من حملتني في جسدها وقلبها، وسهرت الليالي من أجلي، وغمرتني بحنانها في كل مراحل حياتي...

إلى **أمي الحبيبة**، النور الذي أضاء دربي، والملجأ الذي ألجأ إليه حين تضيق الحياة، واليد التي لا تبخل بالعطاء ولا تمل من الدعاء...

للكِ يا من تعجز الحروف عن وصفك، أُهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع، عرفانًا للكِ بجميل لا يُقابَل، وتقديرًا لتضحياتك التي لا تُحصى.

وإلى **أبي العزيز**، السند الأول، وعماد حياتي، الذي لم يبخل يومًا بتوجيه أو دعم، والذي غرس فيّ قيم الاجتهاد والانضباط، وكان دائمًا قدوتي في الصبر والثبات والعمل...

إليك يا أبي، كل الامتنان والتقدير، على ما زرعته في نفسي من مبادئ ستبقى نبراسًا أستضيء به في دروب الحياة.

وإلى **إخوتي الأعزاء**، رفاق الدرب وأصدقاء الروح، الذين كانوا لي العون والسند، وشكلوا الحاضنة العاطفية والدافئة التي ألجأ إليها كلما احتجتُ إلى دفء الكلمات وصدق الشعور...

لكم جميعًا أهدي هذا العمل، راجيًا أن يكون إنجازًا يليق بحبكم، ودليلًا على أثر محبتكم ودعمكم اللامحدود في حياتي.

لكم جميعًا...

أهدي هذا العمل المتواضع... بكل فخر، وبكل حب، وبكل امتنان.

شيماء

إهداء

إلى من غرست في قلبي معنى الحنان، وعلّمتني أن لا شيء يُشبه دفء الدعاء في جوف الليل...

إلى من كانت الحضن الأوّل، والسند الأوفى، والبوصلة التي توجهني كلّما ضللت الطريق...

إلى **أمي الغالية**، التي لولاها ما كنتُ ما أنا عليه اليوم، أقدّم لكِ هذا العمل عربون محبة وامتنان، لا يكافئ تعبكِ ولا يفي بحقك، لكنه يحمل كل دعائي أن يجزيك الله خيراً عن كل لحظة وقفتِ فيها إلى جانبي.

وإلى **أبي العزيز**، الذي كان ولا يزال الجدار الذي أتكئ عليه، والذي جعل من صمته حكمة، ومن صبره مدرسة، ومن وجوده أماناً...

إليكَ يا أبي، كل الامتنان على دعمك الهادئ، وتشجيعك الصادق، وأمنياتك النقية التي كانت تدفعني دومًا إلى الأمام.

وإلى إخوتي الأحبّة، الذين كانوا لي رفاقًا في مسيرة الحياة، وضحكة في الأوقات العصيبة، ودعامة في لحظات الضعف...

لكم يا من شاركتموني كل مراحل هذا الطريق، أهدي ثمرة هذا الجهد، لأنكم كنتم دومًا مصدر قوتي وفرحي.

وإلى **خالتي العزيزة**، الإنسانة التي كانت لي أمًّا ثانية في حبها، وصديقةً في صدقها، ومستودعًا لسرّي وقلقي وأملي...

لكِ يا خالتي، أهدي هذا العمل اعترافًا بجميلك، وتقديرًا لحنانك، ودعاءً بأن يحفظك الله ويحميك.

إليكم جميعاً... أهدي هذا العمل المتواضع، راجيًا أن أكون عند حسن ظنكم، وأن يحمل هذا الجهد بين سطوره بعضًا من الوفاء لقلوبٍ أحبّتني بصدقٍ لا يُشبهه شيء.

منى

مقدمة

مقدمة

تُعد العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية من الركائز الجوهرية التي تُبنى عليها فكرة الدولة الحديثة، إذ تفرض ضرورات الحكم الراشد والديمقراطية التشاركية وجود انسجام وظيفي وتكامل مؤسسي بين أجهزة الدولة المختلفة. ويُجسِّد هذا الانسجام قاعدة أساسية في الفقه الدستوري المعاصر، وهي **الفصل المرن بين السلطات**، حيث لا يعني الفصل انعدام الصلة أو التنافر، وإنما إقامة نظام من التعاون والتوازن يكفل استمرارية الدولة، وفعالية أدائها في المجالات السياسية والتشريعية والرقابية.

وفي السياق الجزائري، وبالنظر إلى التطورات الدستورية التي عرفتها البلاد منذ دستور 1989 مروراً بدساتير 1996، 2016، وصولاً إلى التعديل العميق لسنة 2020، تبلورت إرادة واضحة نحو تعزيز العمل البرلماني ودور البرلمان في مراقبة الحكومة، والرفع من جودة التشريع والمساءلة السياسية. ومن هذا المنطلق، كان لزاماً على السلطة التنفيذية أن تُنشئ هيئة تنظيمية مركزية تُعنى بتنسيق هذا التفاعل اليومي والدوري مع البرلمان، فتم إحداث **وزارة مكلفة بالعلاقات مع البرلمان** كهيئة سياسية–إدارية قائمة بذاتها ضمن التشكيلة الحكومية.

تتمثل هذه الوزارة في كونها الآلية المحورية داخل الجهاز التنفيذي التي تُؤطر وتُسيّر العلاقة بين الحكومة كمصدر للمبادرات التشريعية، وبين البرلمان كمؤسسة تمثيلية تمارس سلطاتها الرقابية والتشريعية باسم الشعب. وقد نصت مختلف الدساتير الجزائرية، خاصة دستور 2020، على تعزيز المبادئ الديمقراطية المتعلقة بالفصل بين السلطات، وتعزيز الرقابة البرلمانية، وترسيخ مبدأ الشفافية والمساءلة. ولأجل ضمان التطبيق الفعلي لهذه المبادئ، تم تفعيل دور وزارة العلاقات مع البرلمان من خلال عدة نصوص تنظيمية، يأتي في مقدمتها ، الذي حدد بالتفصيل مهام الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، كالتنسيق في عرض مشاريع القوانين، تنظيم حضور أعضاء الحكومة في جلسات البرلمان، تتبع الأسئلة الشفوية والكتابية الموجهة من النواب، والإجابة عنها في الآجال القانونية، وغيرها من المهام.

وبعد مرور أكثر من عقدين من الزمن، عرفت الوزارة تحوّلات عميقة خاصة في أعقاب **التعديل الدستوري لسنة 2020**، الذي كرّس مبادئ جديدة في مجال الرقابة البرلمانية والتشريع، ما استدعى ضرورة تحيين مهام الوزارة وإعادة هيكلتها بما ينسجم مع المستجدات الدستورية

إن وزارة العلاقات مع البرلمان لم تعد مجرد قناة إدارية ناقلة للمراسلات والوثائق بين الجهاز التنفيذي والهيئة التشريعية، بل أضحت فاعلاً محورياً في رسم ملامح المشهد التشريعي والسياسي، باعتبارها تضطلع بأدوار تنسيقية ذات طابع دبلوماسي مؤسساتي بين الجهات الوزارية من جهة، وبين الكتل البرلمانية واللجان الدائمة من جهة أخرى.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة باعتبارها تتناول جهازاً تنفيذياً محورياً في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، خاصة في ظل التعديلات الدستورية لسنة 2020 التي عززت مبدأ الديمقراطية التشاركية. وتكمن الأهمية في محاولة تحليل دور الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان في تنظيم التنسيق المؤسساتي، ومرافقة العمل التشريعي، مما يُسهم في تعزيز الرقابة البرلمانية، وتحقيق الانسجام بين السلطات في إطار دولة القانون.

دوافع اختيار الموضوع:

وقد تم اختيار هذا الموضوع لعدة دوافع، منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي، ويمكن تفصيلها كما يلي:

- الاهتمام الشخصي بالمؤسسات الدستورية في الجزائر، خصوصاً تلك التي تؤدي دوراً تنسيقياً بين السلطتين.
- الرغبة الأكاديمية في التعمق في الإطار القانوني والتنظيمي للمؤسسات السياسية في ظل التحولات الدستورية الجديدة.
- قلة الدراسات الأكاديمية المتخصصة حول وزارة العلاقات مع البرلمان، رغم أهميتها في المسار التشريعي.

أهداف الدراسة:

ومن هنا تتجلى أهداف هذه الدراسة في محاولة الإحاطة القانونية والتنظيمية بدور الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، من خلال تحليل بنيتها ، وذلك عبر تحقيق جملة من الأهداف، أبرزها:

1. تحليل تطور الهيكلة الإدارية والتنظيمية للوزارة منذ تأسيسها وذلك لتبيّن مدى تكيفها مع التعديلات السياسية والدستورية، خاصة بعد دستور 2020.
2. تسليط الضوء على التنظيم الداخلي للوزارة من خلال دراسة تشكيلة المديريات والمصالح، وتحديد مهام كل وحدة تنظيمية.
3. إبراز دور الوزارة في التنسيق بين الجهاز التنفيذي والسلطة التشريعية عبر دراسة الآليات المعتمدة، وأثرها على تحسين جودة العمل التشريعي والرقابي.

إشكالية الدراسة:

وفي ظل ما سبق من عرض لأهمية وزارة العلاقات مع البرلمان ودورها في تعزيز التوازن المؤسسي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ومن هنا، نطرح **الإشكالية** التالية:

هل يحقق النظام القانوني الحالي للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان الكفاءة اللازمة لأداء المهام المخولة إليها؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من **التساؤلات الفرعية**، من أبرزها:

1. ما هي المرجعية القانونية والدستورية التي تقوم عليها وزارة العلاقات مع البرلمان؟
2. كيف تطورت الهيكلة الإدارية والتنظيمية لهذه الوزارة منذ تأسيسها إلى اليوم؟
3. كيف يتم تسيير العمل الإداري داخل الوزارة، وما هي الأدوات والوسائل المعتمدة؟
4. ماهي مهام و اختصاصات الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان؟

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لعرض وتحليل النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.

صعوبات الدراسة:

واجهت الدراسة عدداً من الصعوبات والعراقيل، أبرزها:

1. ندرة المراجع الأكاديمية المتخصصة حول الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.
2. تداخل المهام بين الوزارة والمصالح الحكومية الأخرى، ما صعّب تحديد الاختصاصات الدقيقة.
3. الغموض الذي يكتنف بعض النصوص التنظيمية، مما تطلب جهداً في تحليلها واستنباط أحكامها.
4. التغيرات السياسية والدستورية المتكررة، والتي فرضت متابعة دقيقة لمستجدات القوانين والمراسيم التنفيذية.

هيكلة الدراسة:

جاءت هذه المذكرة مقسّمة إلى فصلين رئيسيين:

- **الفصل الأول:** نشأة الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان و تنظيمها في الجزائر، ويتضمن مبحثين رئيسيين، حيث يعنى **المبحث الأول** بتأسيس هذه الوزارة ومسار تطورها بينما يتناول **المبحث الثاني** الجوانب التنظيمية الداخلية للوزارة
- **الفصل الثاني:** المهام والاختصاصات القانونية للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، ويتضمن بدوره مبحثين أساسيين، حيث يُعنى **المبحث الأول** بتوضيح الوظيفة التنسيقية التي تضطلع بها الوزارة ما **المبحث الثاني** فيركّز على المهام الاستشارية والتواصلية للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

الفصل الأول: نشأة الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان و تنظيمها في الجزائر

شكّلت العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية أحد المحاور الجوهرية التي أولتها الأنظمة السياسية الحديثة اهتمامًا بالغًا، لما لها من دور حاسم في ترسيخ مبادئ التوازن والفصل بين السلطات، وضمان التنسيق والتكامل في أداء المهام الدستورية. فالسلطة التنفيذية، ممثلة في الحكومة، لا يمكنها العمل بمعزل عن السلطة التشريعية، ممثلة في البرلمان، والعكس صحيح، إذ لا يمكن لأي نظام ديمقراطي أن يستقر دون وجود آليات تضمن الحوار المؤسسي والتعاون البنّاء بين الطرفين.

جاء تأسيس الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان كاستجابة مؤسساتية لهذه التحولات، حيث تهدف هذه الوزارة إلى تأمين التنسيق الفعّال بين أعضاء الجهاز التنفيذي وممثلي الأمة داخل غرفتي البرلمان، سواء من خلال تنظيم مشاركة الوزراء في الجلسات البرلمانية، أو عبر متابعة الأسئلة الشفوية والكتابية، أو بالمساهمة في تحضير مشاريع القوانين ومرافقتها إلى غاية المصادقة عليها.

وقد عرف مسار هذه الوزارة، منذ نشأتها، تطورًا تدريجيًا سواء على مستوى مرجعيتها القانونية والدستورية، أو من حيث إعادة هيكلة مهامها وصلاحياتها، وتوسيع نطاق تدخلها داخل الجهاز الحكومي، مما جعلها تكتسب وزنًا خاصًا باعتبارها قناة اتصال محورية بين السلطتين. كما أن التحولات البنيوية التي شهدتها، من حيث البنية الإدارية وتوزيع المصالح والوظائف، تعكس مدى أهمية الدور التنسيقي الذي تضطلع به داخل المنظومة الحكومية.

ويهدف هذا الفصل إلى تتبع الجذور القانونية والسياسية لنشأة الوزارة، ورصد تطور هيكلها التنظيمي، من خلال مبحثين أساسيين:

- **المبحث الأول:** تأسيس الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان و تطورها
- **المبحث الثاني:** مسار تطور الهيكلة الوزارية للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

المبحث الأول : تأسيس الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان و تطورها

يعدّ تأسيس الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان في الجزائر تتويجًا لمسار مؤسساتي وسياسي هدف إلى تعزيز التنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وضمان انسيابية العمل الحكومي داخل المؤسسة البرلمانية. وقد مرّ هذا الجهاز بتطورات متعددة منذ نشأته، سواء من حيث الأسس القانونية التي قامت عليها، أو من حيث التغيرات الهيكلية والتنظيمية التي عرفها، ما يجعل من الضروري تتبع نشأتها القانونية، وسيرورة تطورها المؤسسي.

المطلب الأول : الأساس القانوني والمرجعية الدستورية للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

يُشكّل الإطار الدستوري والقانوني المرجع الأساسي لفهم خلفية إنشاء الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، وتحديد مهامها ضمن هيكل الدولة. إذ يبرز تأسيسها كاستجابة لحاجات مؤسساتية فرضتها التحولات السياسية والدستورية التي شهدتها الجزائر

الفرع الأول: الخلفية الدستورية و السياسية الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

إنّ فهم موقع الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان داخل المنظومة الحكومية لا يكتمل دون التطرق إلى الخلفية الدستورية والسياسية التي أفرزت الحاجة إلى وجودها، وحدّدت وظائفها ومهامها في إطار التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

أولاً: السياق الدستوري لنشأة الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

أقرت مختلف الدساتير الجزائرية منذ دستور 1963 ثم دستور 1976، فدستور 1989 وما تبعه من تعديلات عميقة (1996، 2008، 2016، وأخيراً 2020)، مجموعة من المبادئ التي تنظم العلاقة بين الحكومة والبرلمان، والتي وفّرت الأساس الدستوري لإنشاء هيئات حكومية متخصصة لتدعيم هذا التنسيق، ومنها الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.

وقد نصت الدساتير المتعاقبة، خاصة دستور 1996 المعدل، ثم دستور 2020، على عناصر أساسية في هذا المجال، منها[1]:

- مبدأ الفصل بين السلطات (المادة 15 من دستور 2020)، مع التنصيص على آليات التعاون والتكامل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

[1] - زروقي سمير، **الإصلاحات السياسية ودورها في تطوير الأداء الحكومي**، دار الأمل، الجزائر، 2022.، ص121.

- تحديد مسؤولية الحكومة أمام البرلمان، من خلال عرض برنامجها على الغرفتين ومناقشته (المادة 106).
- تنظيم آليات الرقابة البرلمانية على العمل الحكومي (الأسئلة الشفوية، الكتابية، لجان التحقيق، سحب الثقة...).

كل هذه المبادئ كرّست الحاجة إلى جهة تنظيمية داخل الحكومة تضمن الربط المؤسسي الفعّال بين الجهازين، وهو ما تمثل في إنشاء الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.

ثانيًا: الخلفية السياسية الدافعة لتأسيس الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

لقد جاء إنشاء الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان في سياق سياسي اتسم بتحولات هامة في نمط الحكم، خاصة بعد الانفتاح السياسي الذي أعقب دستور 1989، والذي كرس التعددية السياسية والحزبية، ما أفرز مشهداً برلمانياً أكثر تنوعاً وتنافساً.

في هذا السياق، ظهرت الحاجة إلى[1]:

- تنظيم قنوات الحوار السياسي بين الحكومة والبرلمان بمختلف أطيافه الحزبية.
- إدارة التفاعلات اليومية التي تنشأ عن النقاشات البرلمانية، ومرافقة المشاريع الحكومية داخل اللجان البرلمانية.
- توجيه الخطاب الحكومي الرسمي داخل الهيئات التشريعية، وضمان انسجامه مع التوجهات العامة للدولة.

كما فرضت تحديات المرحلة، خاصة في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية التي عرفتها البلاد في تسعينيات القرن الماضي، ضرورة تأطير العلاقة بين السلطتين لتجنب التصعيد السياسي وضمان استقرار الأداء المؤسساتي.

[1] - خالدي منير، **"تطور الهيكل التنظيمي للوزارات الجزائرية بعد 1989"**، مجلة دراسات قانونية وسياسية، جامعة الجزائر 1، العدد 11، 2020.،ص422.

ثالثًا: تجليات الخلفية الدستورية والسياسية في مهام الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

تنعكس الخلفية الدستورية والسياسية لتأسيس الوزارة على طبيعة المهام المنوطة بها، والتي تتمثل في[1]:

- ضمان تمثيل الحكومة لدى البرلمان، من خلال حضور جلساته والتفاعل مع أعضائه.
- التنسيق بين مختلف الوزارات ومصالح البرلمان، لضمان سلاسة تمرير مشاريع القوانين ومناقشتها.
- تأطير العلاقة السياسية بين الجهاز التنفيذي والكتل البرلمانية، وتفادي النزاعات المؤسسية.
- المساهمة في تعزيز الثقافة الديمقراطية، من خلال تنظيم الفضاء البرلماني وتكريس آليات الرقابة والتشاور.

وقد أضحت الوزارة، بفعل هذه المهام، أداةً سياسية وإدارية لتفعيل التعاون المؤسساتي وتكريس دولة القانون.

إنّ الخلفية الدستورية والسياسية لنشأة الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان تعكس تطور الدولة الجزائرية في اتجاه تكريس التوازن بين السلطات، وتعزيز الفعل الديمقراطي ضمن مؤسسات الحكم. وقد جاء تأسيس هذه الوزارة استجابة لحاجة مؤسساتية حقيقية لتنظيم العلاقة بين الحكومة والبرلمان، في ظل التحولات الدستورية والتعددية السياسية، وهو ما يجعل منها فاعلاً محورياً في ضبط المشهد السياسي والتنظيمي للدولة.

[1] - نكروف حسان، **فعالية التنسيق بين الحكومة والبرلمان: قراءة في دور وزارة العلاقات مع البرلمان**، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2023.،ص78.

ثانيًا: طبيعة المراسيم ومضامينها الوظيفية للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

تميّزت المراسيم التنظيمية المؤطرة لعمل وزارة العلاقات مع البرلمان بجملة من الخصائص القانونية والوظيفية التي تعكس تطور المؤسسة وتكيّفها مع التحولات السياسية والدستورية التي شهدتها الجزائر، ويمكن إبراز أهم هذه الخصائص على النحو الآتي[1]:

1. **الطبيعة التنفيذية المحضة للمراسيم**

جميع النصوص المؤسسة والمنظمة لوزارة العلاقات مع البرلمان صدرت في شكل مراسيم تنفيذية، سواء عن رئيس الحكومة سابقًا أو الوزير الأول لاحقًا، على غرار المرسوم التنفيذي رقم **90-188** والمرسوم التنفيذي رقم **06-237** ، وهو ما يدل على أن الوزارة تُعدّ جهازًا حكوميًا تنظيميًا لا تشريعيًا، إذ تُعهد إليها مهام التنسيق لا صياغة السياسات العامة، بخلاف بعض الوزارات ذات الطابع السيادي أو التشريعي التي تُنظم بقوانين عضوية.

2. **قابلية التعديل والمرونة المؤسسية**

إن اعتماد المراسيم كأداة تنظيمية رئيسية مكّن من إحداث تحيينات دورية حسب مقتضيات السياق السياسي والدستوري، حيث تم تعديل تنظيم الوزارة سنة ، ثم سنة **1998**(المرسوم 98-24)، ف **2006**(المرسوم 06-237)، و **2019**(المرسوم 19-111)، وأخيرًا في **2020**(المرسوم 20-442). وقد أتاحت هذه المراسيم إعادة توزيع الاختصاصات، وإنشاء مديريات ومصالح متخصصة، مما وفّر مرونة إدارية وهياكل ديناميكية قابلة للتكيّف المستمر.

[1] - كحول ياسين، **"الإطار الدستوري للعلاقات بين الحكومة والبرلمان في الجزائر"**، مجلة البحوث القانونية والسياسية، جامعة قسنطينة، العدد 9، 2022.، ص ص304 -305.

الفرع الثاني: مكانة الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان ضمن الهيكل الحكومي

تحتلّ الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان موقعًا مميزًا في البناء المؤسسي للدولة، لا بالنظر إلى اختصاصاتها فقط، بل أيضًا من خلال الدور الحساس الذي تضطلع به في تجسيد التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. فهي لا تُصنّف ضمن الوزارات القطاعية ذات المهام التنفيذية التقليدية، وإنما تُعد وزارة ذات طابع تنسيقي ومؤسساتي بامتياز ، يُعهد إليها بمهام تتقاطع مع المجالات السياسية والتشريعية والاتصالية. تكمن أهمية دراسة مكانة هذه الوزارة داخل الهيكل الحكومي في كونها تجسيدًا حيًّا للفلسفة الدستورية التي تقوم على التعاون بين السلطات.

أولًا: وزارة غير قطاعية ذات بعد أفقي

تُعدّ الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان من الوزارات ذات الطابع العرضي، أي التي تتداخل في اختصاصاتها مع مختلف القطاعات الوزارية دون أن تكون وصية عليها. فوظيفتها لا تتعلق بمجال إداري أو اقتصادي معين، بل تقوم بدور محوري يتمثل في التنسيق العام بين مكونات الجهاز التنفيذي والبرلمان.

يمنحها هذا الطابع الأفقي قدرة على العمل العرضي intersectoriel عبر جميع المجالات، الأمر الذي يجعلها شريكًا تنظيميًا لباقي الوزارات من جهة، وضامنًا لحسن أداء الحكومة أمام البرلمان من جهة أخرى. وقد مكّن هذا الدور الوزارة من التموقع كمركز لإدارة العلاقة المؤسسية بين الحكومة والسلطة التشريعية[1].

[1] - قادري خولة، **التنظيم الداخلي لوزارة العلاقات مع البرلمان: دراسة تحليلية**، مذكرة لنيل ماستر، جامعة مستغانم، 2022.،ص58.

ثانيًا: ارتباطها العضوي برئاسة الحكومة

لا تتبع هذه الوزارة أي وزارة مركزية أخرى، بل ترتبط مباشرة برئاسة الحكومة، مما يعكس طابعها الاستراتيجي. فهي تُعد من الوزارات السيادية ذات الطابع الحساس، نظراً لما يتطلبه عملها من توجيه سياسي رفيع، وقدرة على تمثيل الحكومة أمام البرلمان ضمن رؤية منسجمة.

إن هذا الارتباط يتيح لها هامشًا من الفعل والتدخل على المستوى الوطني، ويُظهر ثقة الدولة في قدرتها على تنظيم العلاقة مع مؤسسة تشريعية تحمل صلاحيات رقابية وتشريعية واسعة. كما أن قربها من رئاسة الحكومة يمنحها سلطة التنسيق والمبادرة في كل ما يتعلق بإعداد المشاريع القانونية ومرافقتها عبر مراحل النقاش البرلماني[1].

ثالثًا: مركزية دورها في العمل البرلماني الحكومي

تكتسب الوزارة مركزيتها من طبيعة المهام التي تُكلّف بها، ومنها[2]:

- تنظيم حضور أعضاء الحكومة في جلسات النقاش البرلماني.
- التفاعل مع الأسئلة الشفوية والكتابية المقدّمة من النواب.
- ضمان المتابعة الدورية لأشغال اللجان البرلمانية.
- مراقبة احترام الحكومة لالتزاماتها تجاه البرلمان، خاصة في الجانب التشريعي.

كما تضطلع الوزارة بدور تمثيلي للحكومة داخل البرلمان، ليس فقط عبر الحضور الرسمي، بل من خلال بلورة خطاب سياسي موحد يُعبّر عن توجه الحكومة ككل، ويعزز وحدة مواقفها أمام السلطة التشريعية.

[1] - قادري خولة، **مرجع سبق ذكره**،ص59.
[2] - بوعزيز مراد، **الوظيفة التنسيقية للمؤسسات الوزارية في النظام الجزائري**، دار الفجر، الجزائر، 2021.،ص110.

رابعًا: تموقعها ضمن آلية التوازن بين السلطات

بما أن الدستور ينص على الفصل بين السلطات مع التعاون بينها، فإن الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان تُعد إحدى أهم أدوات هذا التوازن. فهي تعمل على:

- ضمان التواصل المؤسسي دون المساس باستقلالية كل سلطة.
- تأطير العلاقة التشريعية عبر تيسير مناقشة النصوص القانونية دون احتكاك سياسي مباشر.
- احترام المهل الدستورية والإجرائية في كل ما يتعلق بعمل البرلمان.

وبذلك، فإن تموقع الوزارة يُعبّر عن التزام الحكومة بمبدأ التعاون مع المؤسسة التشريعية، ويُجسّد على أرض الواقع فلسفة التوازن الدستوري بين السلطات.

خامسًا: أهمية وجودها في السياق السياسي والمؤسساتي

لا يمكن فهم أهمية هذه الوزارة بعيدًا عن السياق السياسي الوطني، الذي يتسم بدينامية دستورية وتشريعية مستمرة. ففي ظل تطور المنظومة القانونية وارتفاع مستوى العمل الرقابي للبرلمان، بات لزامًا وجود جهة حكومية تُنسّق وتُراقب وتُسهّل هذا التفاعل المعقّد بين المؤسستين.

لذلك، فإن مكانة الوزارة تتعاظم مع تعاظم الأدوار التشريعية والرقابية للبرلمان، وتُعدّ الضامن الحقيقي لسير العلاقة بشكل منضبط ومنتج، بعيدًا عن أي اختلالات أو توتر مؤسساتي[1].

يتضح من خلال ما سبق أن الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان تحتلّ مكانة استراتيجية داخل الهيكل الحكومي، تتجاوز التصنيفات الكلاسيكية للوزارات القطاعية، لتُجسد نموذجًا وظيفيًا يعبّر عن منطق التفاعل المؤسسي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. فوظيفتها التنسيقية، وارتباطها برئاسة الحكومة، ودورها في تأمين الحوار التشريعي، تجعل منها فاعلًا أساسيًا في دعم الاستقرار الدستوري، وضمان حسن سير العمل السياسي في الدولة.

[1] - بوعزيز مراد، **مرجع سبق ذكره** ، ص111.

المطلب الثاني : مسار تطور الهيكلة الوزارية للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

منذ نشأتها، شهدت الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان سلسلة من التحولات البنيوية والتنظيمية عكست التطورات السياسية والوظيفية في الدولة. وقد شمل هذا التطور جوانب تتعلق بإعادة هيكلة مصالحها الداخلية، وتوزيع الصلاحيات بين مستوياتها الإدارية، وصولًا إلى تقييم دورها الفعلي ضمن البناء المؤسساتي الجزائري.

الفرع الأول: التغيرات البنيوية منذ التأسيس للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

تُعدّ التغيرات البنيوية التي عرفتها الوزارة المكلّفة بالعلاقات مع البرلمان منذ تأسيسها مرآة عاكسة لتطوّر وظائفها وأدوارها ضمن المنظومة الحكومية. فكل بنية تنظيمية تعبّر عن لحظة مؤسساتية معيّنة، تتفاعل فيها معطيات دستورية وقانونية وسياسية، تفرض تحديثًا في الهيكل الإداري أو إعادة توزيع للاختصاصات والصلاحيات.

أولاً: مرحلة التأسيس والبنية الوظيفية البسيطة

مع نشأة الوزارة، اتسمت بنيتها التنظيمية بالبساطة، حيث لم تكن تضم عددًا كبيرًا من المديريات أو المصالح، بل اقتصرت على وحدات تنظيمية صغيرة تُعنى بتدبير العلاقة الإجرائية مع البرلمان، لا سيما من خلال تنسيق مشاركة الوزراء في الجلسات العامة، وضبط أجندة الأسئلة الشفوية.

كانت هذه المرحلة تتميّز بطابع تجريبي في ضبط مهام الوزارة، مع غياب رؤية استراتيجية واضحة لطبيعة الدور المؤسسي المنوط بها. كما أن ضعف التأطير القانوني في البدايات انعكس على محدودية الهيكل الإداري، الذي لم يكن مهيأ لمواكبة دينامية العمل البرلماني المتزايد[1].

[1] - بلعالية عبد الرزاق، **الإدارة العمومية وتطور الهيكلة الوزارية في الجزائر**، دار الأمة، الجزائر، 2017،ص42.

ثالثًا: مرحلة التحديث الإداري وإدماج الوسائل الرقمية

مع تسارع التحولات التكنولوجية، شرعت وزارة العلاقات مع البرلمان في انتهاج مسار تحديث مؤسساتي شامل، يتماهى مع مبادئ الشفافية الحكيمة والحكامة الرقمية. شمل ذلك إدماج البعد التقني في سيرورة العمل الداخلي والخارجي، من خلال الآتي[1]:

- **إحداث منصة رقمية مركزية لتتبع الأسئلة البرلمانية والمقترحات**، وفق المادة 5 من **المرسوم التنفيذي رقم 20-442 الصادر في30. ديسمبر 2020**، حيث «يُلزم الجهاز الرقمي الوزاري بتسجيل الأسئلة البرلمانية في الوقت الحقيقي، وتوجيهها إلكترونيًا إلى الوزارات المعنية قبل 48 ساعة من الجلسة »
- **إحداث وحدات تكوين وتأهيل رقمي في المجال الدستوري والتشريعي**، وفق المادة 7 من ذات المرسوم، «لتنظيم دورات تكوينية لموظفي الوزارة مكسبٌ في المعرفة التقنية والأدوار البرلمانية، بصفة دورية لا تقلّ عن دورتين سنويًا »
- **إحداث خلايا متخصصة في التواصل الإعلامي الرقمي مع الرأي العام والمؤسسات**، تنفيذاً للمادة 9، «تُعنى بإدارة الصفحات الرسمية على المنصات الاجتماعية، وإعداد محتوى رقمي يوثق الأعمال البرلمانية الحكومية، ويُشارك بشكل لحظي مع المؤسسات الإعلامية »

وقد مثّل **المرسوم 20-2020/442** محطة أساسية في مسار الوزارة، إذ أكد على أهمية الرقمنة كرافعة لتنظيم العلاقة البرلمانية عبر الحكومة. فقد فتحت هذه الخطوة الباب أمام:

1. تيسير وصول المعلومات البرلمانية بشكل سريع وشفّاف للمواطنين ولأعضاء البرلمان.
2. تطوير مستوى التفاعل اللحظي مع الجلسات البرلمانية ومعالجة القضايا العاجلة.
3. تحديث أدوات تكوين الموظفين لمواكبة التطور التكنولوجي والتفاعل المؤسساتي.

ليس هذا فحسب، بل إن الدمج الرقمي أعاد تشكيل العلاقات بين المصالح الداخلية للوزارة، من خلال اشتراط التعامل الإلكتروني في تناقل الوثائق والتقارير، وتوحيد الوسائل الرقمية المعتمدة لعرض المعلومات على البرلمانيين والجمهور على حد سواء.

[1]- بوعافية زهرة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص72،71

رابعًا: إعادة التموقع ضمن الهيكل الحكومي

رافقت التغيرات البنيوية كذلك تحولات على مستوى موقع الوزارة داخل الجهاز التنفيذي. فبعد أن كانت ذات طابع وظيفي محدود، أصبحت تلعب أدوارًا استراتيجية في رسم السياسات التشريعية، مما تطلب إحداث مصالح تُعنى بالعلاقة مع رئاسة الحكومة، ومؤسسات الرقابة، ومختلف الوزارات القطاعية.

وقد عكست هذه التغيرات رغبة الدولة في جعل هذه الوزارة نقطة ارتكاز أساسية في ضمان التنسيق الأفقي والعمودي داخل النسق الحكومي، وذلك عبر توزيع أفضل للوظائف، وتعزيز الارتباط التنظيمي بمراكز القرار السياسي[1].

إن التغيرات البنيوية التي شهدتها الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان منذ تأسيسها تعبّر عن دينامية مؤسساتية متواصلة، تتفاعل فيها الاعتبارات القانونية والتنظيمية والسياسية. وقد انتقلت الوزارة من وضعية تنظيمية بسيطة إلى جهاز إداري متخصص، متعدد المديريات والمصالح، قادر على ضمان فعالية العلاقة بين الحكومة والبرلمان، بما ينسجم مع رهانات الحكامة والشفافية والتنسيق المؤسساتي.

الفرع الثاني: إعادة توزيع الصلاحيات والمهام للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

تُعدّ إعادة توزيع الصلاحيات والمهام داخل الوزارة المكلّفة بالعلاقات مع البرلمان مسارًا وظيفيًا وإداريًا ضروريًا، جاء استجابةً للتغيرات المؤسساتية التي شهدتها الدولة، وللمتطلبات الجديدة في العلاقة بين الحكومة والبرلمان. فعبر هذا المسار، لم تكتفِ الوزارة بتوسيع هياكلها فحسب، بل سعت كذلك إلى إعادة تنظيم داخلي دقيق يمكّنها من الارتقاء بأدائها ويضمن وضوح الاختصاصات وفعالية التنسيق.

لقد اقتضت هذه العملية ضبطًا دقيقًا للمهام داخل كل مديرية ومصلحة، وتوزيعًا تكامليًا للأدوار بين المستويات الإدارية، بما يعزز مبدأ التخصص ويقلّص من التداخل الوظيفي. كما ارتبطت إعادة التوزيع هذه بتوجهات الحوكمة الحديثة، القائمة على النجاعة والنتائج والشفافية، ما جعل من هذا التحول بُعدًا استراتيجيًا وليس مجرد تعديل تنظيمي داخلي.

[1] - بوعافية زهرة، **مرجع سبق ذكره** ،ص66.

أولًا: مبررات إعادة التوزيع

إنّ عملية إعادة توزيع الصلاحيات والمهام داخل الوزارة انطلقت من جملة من المبررات، أهمها[1]:

1. **ازدياد حجم المهام** :نتيجةً لتعاظم أدوار الوزارة في المجالين القانوني والتنسيقي، خاصة مع ارتفاع عدد الأسئلة البرلمانية، ووتيرة العمل التشريعي.
2. **توسّع الهيكل التنظيمي** :ما استلزم مراجعة توزيع المهام لتجنّب التداخل والازدواجية.
3. **متطلبات التنسيق الحكومي** :سواء مع رئاسة الحكومة أو باقي الوزارات، مما فرض وجود مصالح واضحة ذات طابع تنسيقي.
4. **إدراج المهام الاتصالية والقانونية** :حيث أصبحت الوزارة معنية بالتواصل المؤسساتي وبالجانب التشريعي من خلال تقديم الاستشارات ومتابعة مشاريع القوانين.

ثانيًا: التوزيع الوظيفي الجديد داخل المديريات

أسفرت إعادة التوزيع عن اعتماد هيكلة تعتمد على التخصص الوظيفي والمهني، ومن أبرز الأمثلة[2]:

- **مديرية التنسيق مع البرلمان** :أوكلت لها صلاحيات تنظيم مشاركة الحكومة في الجلسات، تتبع العمل النيابي، وضبط مسارات الإجابة على الأسئلة الشفوية والكتابية.
- **مديرية الشؤون القانونية** :أُنيط بها تقديم الرأي القانوني للحكومة، متابعة مشاريع القوانين والمذكرات التفسيرية، وصياغة التقارير القانونية.
- **مديرية الإعلام والعلاقات المؤسساتية** :أُنشئت لتتولى مهمة التواصل مع وسائل الإعلام، إصدار البيانات، وتنظيم الحملات التوعوية حول العمل البرلماني.

هذا التوزيع جعل كل مديرية تتكفّل بمهام محددة ومرتبطة بمجال تخصصها، ما سهّل عملية الرقابة الداخلية وزاد من فعالية اتخاذ القرار.

[1] - مقران أحمد، **إعادة توزيع المهام داخل الوزارات الجزائرية: دراسة تحليلية مقارنة**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة عنابة، 2022،ص74.

[2] - مقران أحمد، **مرجع نفسه**، ،ص75.

ثالثًا: تدقيق المهام وتقليص التداخل

واكبت عملية إعادة التوزيع عملية دقيقة لتحديد المهام على مستوى المصالح والوظائف، تجنّبًا لأي تداخل أو غموض، وتم اعتماد[1]:

- بطاقات وظيفية دقيقة لكل منصب داخل الهيكل الإداري.
- سلاسل توجيه وتقرير وظيفية لضمان التسلسل الإداري والانضباط.
- آليات تقييم دورية لقياس مدى نجاعة توزيع الصلاحيات وأثرها على الأداء العام.

وقد مكّنت هذه المقاربة من ضبط العلاقة الوظيفية بين المديريات، وتعزيز العمل التكاملي بدلاً من العمل المتوازي أو المتقاطع.

رابعًا: توسيع صلاحيات المديريات التقنية والتنسيقية

من أهم نتائج إعادة التوزيع، توسيع الصلاحيات المخولة لبعض المديريات، لا سيما تلك المرتبطة مباشرة بالتنسيق مع البرلمان، بحيث أصبحت مخوّلة[2]:

- المبادرة في التواصل مع اللجان البرلمانية.
- اقتراح صيغ الإجابة على الأسئلة النيابية.
- لعب دور الوسيط القانوني بين الحكومة ومكاتب البرلمان.

كما مُنحت مديرية الشؤون القانونية هامشًا أوسع في مراجعة مشاريع القوانين والتقارير قبل عرضها، ما عزّز دورها الاستشاري، وقلّص من الاعتماد الكامل على المصالح القانونية للوزارات القطاعية.

خامسًا: الانعكاسات على الأداء الوزاري

كان لهذه العملية التنظيمية أثر بالغ على مستوى الفعالية، حيث[3]:

- تحسّن الأداء التنسيقي بين الحكومة والبرلمان.
- انخفضت نسبة التأخر في الإجابات على الأسئلة البرلمانية.

[1] - مقران أحمد، **مرجع سبق ذكره** ،ص76.
[2] - مقران أحمد، **مرجع نفسه** ،ص76.
[3] - مقران أحمد، **مرجع نفسه** ،ص77.

- ارتفع مستوى التفاعل مع المبادرات التشريعية للنواب.
- أصبحت الوزارة أكثر قدرة على مراقبة جودة الوثائق والتقارير المرفوعة للبرلمان.

كما ساهم هذا في تقديم صورة مؤسساتية متماسكة عن الوزارة، وزاد من قدرتها على التحرك الفعّال داخل المنظومة الحكومية.

إنّ إعادة توزيع الصلاحيات والمهام داخل الوزارة المكلّفة بالعلاقات مع البرلمان لم تكن مجرّد خطوة إدارية داخلية، بل شكلت محطة تنظيمية استراتيجية استهدفت الرفع من نجاعة الأداء وتجويد التنسيق المؤسساتي. وقد انعكست هذه العملية إيجابًا على وضوح الأدوار، وسلاسة العمل، وتكامل الوظائف، مما مكّن الوزارة من تأدية مهامها وفق منطق حديث يزاوج بين التنظيم والفعالية والتخصص.

الفرع الثالث: تقييم المسار التطوّري للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

يُعدّ تقييم المسار التطوّري للوزارة المكلّفة بالعلاقات مع البرلمان خطوة تحليلية ضرورية لفهم مدى فعالية الإصلاحات البنيوية والتنظيمية التي عرفتها منذ تأسيسها. فالتطور المؤسسي لا يكتسب معناه الكامل إلا من خلال التمحيص في مراحله، ومدى استجابته لتحولات السياق السياسي والمؤسساتي، وكذلك لمدى تحقيقه لأهداف الوزارة في التنسيق البرلماني، والدعم القانوني، والتواصل الحكومي.

أولًا: تطوّر الهيكل التنظيمي ومردوديته

شهد الهيكل التنظيمي للوزارة منذ إنشائها سلسلة من التعديلات التي هدفت إلى تعزيز كفاءتها وتحسين تموقعها داخل الحكومة. وقد اتضح من خلال التتبع التاريخي أن هذه التعديلات ساهمت في[1]:

- **تحسين التخصص الوظيفي** من خلال إنشاء مديريات ومصالح جديدة متخصصة (كالشؤون البرلمانية، الشؤون القانونية، الإعلام والعلاقات المؤسساتية).
- **تقليص التداخل الوظيفي** بين المصالح بفضل ضبط المهام وتحديد سلاسل المسؤولية.
- **رفع القدرة الاستيعابية للمهام المتزايدة** في سياق اتساع دور البرلمان والزيادة في حجم المبادرات النيابية والأسئلة الرقابية.

[1] - رياحي كريمة، **"مسار تطور البنية الوزارية في الجزائر في ظل التحديات الاقتصادية"**، مجلة التنمية الإدارية، جامعة المدية، العدد 13، 2022.، ص502.

غير أن هذه التطورات لم تخلُ من تحديات، كالبطء في التكيّف مع بعض التحولات السياسية، أو ضعف التنسيق أحيانًا بين المديريات ذات المهام المتقاطعة.

ثانيًا: نجاعة التنسيق مع البرلمان والحكومة

من أبرز مؤشرات التطور الفعلي للوزارة قدرتها على أداء دور الوسيط الفعّال بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. وقد أظهر التقييم[1]:

- ارتفاع في نسبة الحضور الوزاري في الجلسات البرلمانية بفضل تنظيم مشاركة الوزراء وتحسين برمجة الردود.
- تحسن في معدل الرد على الأسئلة الشفوية والكتابية مقارنة بالفترات السابقة.
- تطور في آليات التنسيق مع اللجان البرلمانية، عبر تأطير ممثلي الحكومة ومرافقتهم تقنيًا وقانونيًا.

كما شهدت علاقاتها مع رئاسة الحكومة والقطاعات الوزارية الأخرى نوعًا من التكامل والتشاور المنتظم، مما يعكس وعيًا وظيفيًا متزايدًا بأهمية التنسيق المؤسساتي.

ثالثًا: الفاعلية القانونية والتقنية في مرافقة العمل الحكومي

برز دور الوزارة في تقديم الدعم القانوني للحكومة كأحد أوجه التطور المهني المهم. وقد تميّز أداؤها القانوني بـ[2]:

- صياغة مذكرات تفسيرية عالية الجودة للبرلمان.
- تقديم استشارات قانونية تستند إلى خلفيات دستورية ومقارنات تشريعية.
- متابعة مشاريع القوانين خطوة بخطوة داخل البرلمان إلى غاية المصادقة عليها.

كما أنّ تعاظم هذا الدور دفع إلى تعزيز الطابع المهني للموارد البشرية داخل الوزارة، عبر توظيف خبرات قانونية وتقنية متخصصة.

[1] - رياحي كريمة، **مرجع سبق ذكره** ، ص503.
[2] - مداني صالح، **تطور التنظيم الداخلي للوزارات: دراسة حالة وزارة العلاقات مع البرلمان**، مذكرة ماستر، جامعة مستغانم، 2024،ص83.

رابعًا: حدود التجربة والتحديات البنيوية

على الرغم من التقدّم الملحوظ، إلا أنّ تقييم المسار التطوّري يُظهر بعض الحدود التي ما تزال قائمة، منها[1]:

- تباين فعالية التنسيق بين المديريات بسبب ضعف الرقمنة والتنسيق الآلي للمهام.
- غياب نظام معلوماتي موحد لتتبع الأسئلة البرلمانية، ومشاريع القوانين، والتقارير الدورية.
- ضعف أحيانًا في الانفتاح الخارجي سواء من حيث العلاقات مع الإعلام، أو من حيث الشراكة مع المؤسسات الأكاديمية ومراكز الدراسات.

وقد بيّنت بعض التقارير الرسمية أنّ الوزارة، رغم تطورها، ما تزال بحاجة إلى إصلاحات هيكلية أعمق تمس الحوكمة الداخلية، وتُعزز الأداء بالنتائج.

خامسًا: الأثر المؤسساتي والإداري على صورة الوزارة

انعكست عملية التطور البنيوي والوظيفي إيجابًا على صورة الوزارة داخل النسق الحكومي، حيث أصبحت تُنظر إليها كفاعل محوري في الربط بين السلطتين، لا كمجرد مصلحة إدارية. ومن أبرز نتائج هذا التطور[2]:

- تحسّن الثقة البرلمانية في عمل الوزارة.
- تزايد اللجوء إليها من قبل باقي القطاعات الوزارية عند صياغة النصوص وتفسيرها.
- بروزها كواجهة تواصل مؤسساتية في ملفات حساسة ذات طابع تشريعي.

ومع ذلك، يبقى تعزيز هذه المكانة مرهونًا بالقدرة على تثبيت الإصلاحات، وضمان استمراريتها في مواجهة التغيرات السياسية والإدارية.

[1] - مداني صالح، **مرجع سبق ذكره** ، ص84.
[2] - مداني صالح، **مرجع نفسه** ، ص85.

المبحث الثاني : التنظيم الهيكلي للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

يمثل التنظيم الهيكلي أحد العناصر الأساسية التي تُحدد كفاءة أداء أي وزارة، لاسيما تلك ذات الطابع التنسيقي كوزارة العلاقات مع البرلمان، حيث تُعتمد بنية داخلية دقيقة تسمح بتوزيع المهام وتحقيق الانسجام بين المصالح المختلفة. ويرتكز هذا المبحث على تحليل التشكيلة الإدارية الداخلية وأساليب التسيير والتنسيق، بهدف إبراز مدى فعالية الهيكل التنظيمي في دعم الوظائف الموكلة لهذه الوزارة.

المطلب الأول: التشكيلة الادارية الداخلية للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

تعكس التشكيلة الإدارية للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان بنيتها التنظيمية ووظائفها التنفيذية، إذ تترجم هذه التشكيلة الخطوط الكبرى للعمل المؤسساتي إلى هياكل تشغيلية موزعة على مديريات ومصالح تعمل بشكل تكاملي.

الفرع الأول: البنية العامة للوزارة المكلّفة بالعلاقات مع البرلمان

تُعدّ البنية العامة لأي وزارة الإطار المرجعي الذي تُبنى عليه وظائفها وتُمارَس من خلاله مهامها، وهو ما ينطبق بوضوح على الوزارة المكلّفة بالعلاقات مع البرلمان. فالهيكل الإداري لا يقتصر فقط على التقسيمات التنظيمية الداخلية، بل يعكس فلسفة التسيير، ومدى وضوح خطوط السلطة والمسؤولية، وكفاءة تدفّق المعلومات والقرارات.

أولًا: تقسيم إداري وظيفي يعكس طبيعة المهام

يتجلى التصميم العام للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان في توزيع إداري متوازن يُجسد طبيعة وظائفها المتنوعة ويعزز كفاءتها. ويؤكد ذلك ما ورد في المراسيم التنفيذية التالية[1]:

- **ديوان الوزير**

يشكل ديوان الوزير، الذي يضم المستشارين ورؤساء المكاتب، مركز القيادة السياسية والإدارية للوزارة، ويُناط بمهام التنسيق المباشر مع رئاسة الحكومة والبرلمان في ملفات ذات أولوية.

[1] - خليف رابح، **"الأنماط الهيكلية في التنظيم الوزاري الجزائري: من المركزية إلى التخصص"**، مجلة الإدارة العامة، جامعة المسيلة ، العدد 14، 2021.، ص27 .

- **الأمانة العامة**

مهام الأمانة العامة كالجهاز المحوري المسؤول عن تسيير الشؤون الإدارية والمالية، متابعة الأداء اليومي للمديريات، وضمان استمرارية انسياب العمل داخل مصالح الوزارة.

- **المصالح المركزية**

إعادة تنظيم المصالح المركزية لتشمل ثلاث مديريات أساسية:

1. **مديرية التنسيق البرلماني** :متابعة المسائل البرلمانية والتنسيق في جدول أعمال الجلسات.
2. **مديرية الشؤون القانونية** :إعداد ومتابعة النصوص القانونية، ضمان ملاءمتها للمقتضيات الدستورية.
3. **مديرية الاتصال والتوثيق** :إدارة التواصل المؤسساتي وأرشفة مواد الجلسات البرلمانية وتقديم التغطية الإعلامية المناسبة.

هذا التقسيم الإداري يعكس فلسفة التخصص داخل البنية الوزارية، ويضمن تجنب تداخل الصلاحيات وتضارب الخطط، مما يعزز مبدأ الانسجام الداخلي ويعزّز نجاعة الأداء المؤسسي في مهام التنسيق التشريعي والمتابعة الحكومية[1].

[1] - خليف رابح، **مرجع سبق ذكره** ، ص28.

ثانيًا: انسجام الهيكل التنظيمي مع الأدوار الاستراتيجية

يعكس هيكل الوزارة وِحدة منسجمة بين مختلف مصالحها، وهو مبني على أساس توزيع أفقي وعمودي يضمن التواصل بين المستويات العليا (القيادة السياسية والإدارية) والمستويات التنفيذية. ومن أبرز مظاهر هذا الانسجام[1]:

- ارتباط مديريات التنفيذ مباشرة بالأمانة العامة، ما يضمن التوجيه الموحد والانضباط الإداري.
- وجود خلايا ومكاتب داعمة داخل كل مديرية لتأمين المعالجة الدقيقة للملفات (كخلايا الترجمة، التوثيق، الدعم القانوني).
- تبادل دوري للمعلومات بين المديريات، عبر تقارير داخلية واجتماعات تنسيقية، مما يُعزّز من فعالية اتخاذ القرار.

ويُظهر هذا التصميم الإداري ميلًا واضحًا نحو احترافية الأداء المؤسسي، مع تركيز على تنسيق الأدوار بدل تكديس المهام في جهة واحدة.

ثالثًا: مرونة الهيكل واستجابته للتحولات

تمتاز البنية العامة للوزارة بقدر من المرونة يسمح لها بالتكيّف مع التغيرات السياسية والمؤسساتية، ويبرز ذلك من خلال[2]:

- إمكانية إحداث مديريات جديدة أو إدماج بعض المصالح حسب الحاجة، كما هو الحال عند إنشاء وحدات مختصة بالتحليل القانوني أو بالعلاقات مع منظمات المجتمع المدني.
- استحداث مكاتب مؤقتة أو خلايا أزمة لمواكبة قضايا ظرفية (مثل تتبع مشاريع قوانين مستعجلة أو تدبير التواصل في أزمات سياسية).
- تكليف المديريات بمهام عرضية عند الحاجة، مع الحفاظ على الطابع الأفقي للتنسيق بينها.

هذه المرونة المؤسسية تعكس وعي الوزارة بضرورة مواكبة بيئة سياسية متغيرة، خاصة في ظل تزايد الدور الرقابي والتشريعي للبرلمان.

[1] - زغيمي وليد، **التنظيم الداخلي للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان: دراسة تحليلية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة الجزائر 1، 2021، ص52.

[2] - زغيمي وليد، **مرجع نفسه**،ص53.

رابعًا: التنسيق الداخلي بوصفه رافعة للبنية العامة

لا يمكن الحديث عن بنية تنظيمية فعالة دون التطرق إلى التنسيق الداخلي، الذي يُعدّ المحرك الفعلي لأداء الأجهزة الإدارية. وقد اعتمدت الوزارة في هذا الجانب على آليات واضحة، منها[1]:

- الاجتماعات الدورية على مستوى الأمانة العامة لتقييم الأداء وتحديد أولويات التنسيق.
- وضع خطط عمل قطاعية تُنسّق بين المديريات المختلفة لضمان التكامل في الإنجاز.

وتُبرز هذه الآليات ميل الوزارة إلى اعتماد منطق الحوكمة الإدارية المبنية على المؤشرات والنتائج.

الفرع الثاني: توزيع المصالح والمديريات

يتضمن التنظيم الداخلي لوزارة العلاقات مع البرلمان عددًا من المصالح والأقسام المركزية التي تمثل الأساس التنفيذي لمهام الوزارة، وفق ما نص عليه **المرسوم التنفيذي رقم 98-05 المؤرخ في 17 جانفي 1998** [2].وقد تم توزيع هذه المصالح ضمن مديريات ووحدات فرعية متخصصة تؤدي أدوارًا فنية وإدارية دقيقة في مجال متابعة العمل البرلماني والتنسيق مع المؤسسات التشريعية والتنفيذية. فيما يلي عرض مفصل لتوزيع هذه المصالح وفقًا للمواد التنظيمية المحددة في المرسوم المذكور[3]:

1. قسم الشؤون القانونية

وفقًا للمادة 2 من **المرسوم التنفيذي 98-05**، يضطلع قسم الشؤون القانونية بمهمة دراسة مشاريع القوانين المحالة من طرف الحكومة، وكذلك اقتراحات القوانين الصادرة عن النواب، إلى جانب معالجة المسائل القانونية ذات الصلة بالنشاط التشريعي. ويتولى هذا القسم صياغة الرأي القانوني، والمرافقة التقنية للنصوص، وضمان مطابقتها للأطر الدستورية والتنظيمية.

2. قسم الأسئلة المكتوبة والشفوية

طبقًا للمادة 3 من نفس المرسوم، يتكوّن هذا القسم من وحدتين فرعيتين، إحداهما مختصة بمتابعة الأسئلة الكتابية التي يوجّهها أعضاء البرلمان للحكومة، والثانية تعنى بالأسئلة الشفوية المطروحة

[1] - زغيمي وليد، **مرجع نفسه** ،ص54.
[2] - **المرسوم التنفيذي رقم 98-05 ، المؤرخ في 17 جانفي 1998 ،الجريدة الرسمية رقم 04 .**
[3] هني، زينب .**توزيع المصالح والمديريات في التنظيم الوزاري الجزائري** .مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة قسنطينة، 2023.، ص60.

خلال الجلسات البرلمانية. ويقوم هذا القسم بتنسيق الردود الحكومية وضمان تسليمها في الآجال المحددة، بما يضمن انسيابية التفاعل بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية.

3. قسم العلاقات مع أعضاء البرلمان

استنادًا إلى المادة 4 من المرسوم، يختص هذا القسم بتنظيم ومتابعة العلاقات الثنائية بين الوزارة وأعضاء غرفتي البرلمان :**المجلس الشعبي الوطني** و**مجلس الأمة** .وتشمل مهامه التنسيق بشأن المبادرات النيابية، وتقديم المساعدة المؤسسية للنواب فيما يخص متابعة الشؤون الحكومية والتشريعية.

4. قسم التبادلات البرلمانية

حسب ما تنص عليه المادة 5، يتولى هذا القسم الإشراف على النشاط البرلماني على الصعيدين الوطني والدولي، كما يشرف على إدارة العلاقات مع مختلف الدوائر الوزارية في الداخل، ومع المؤسسات والجهات الأجنبية في الخارج. ويشمل ذلك تبادل الخبرات، وتنظيم الزيارات والتظاهرات ذات الطابع البرلماني الدولي.

5. مديرية إدارة الوسائل

وفقًا للمادة 6 من المرسوم التنفيذي 98-05، تتكفل هذه المديرية بتسيير الموارد المادية والبشرية للوزارة، وتتفرع إلى مديريتين فرعيتين[1]:

- **المديرية الفرعية للميزانية والمحاسبة** :تشرف على إعداد الميزانية السنوية للوزارة، ومتابعة تنفيذها وفق قواعد المحاسبة العمومية.
- **المديرية الفرعية للموظفين، الأرشيف، الوثائق، والإعلام الآلي** :تعنى بتسيير الموارد البشرية، حفظ الأرشيف والوثائق الرسمية، بالإضافة إلى إدارة منظومات الإعلام الآلي المستخدمة على مستوى الوزارة.

[1] - هني، زينب، **مرجع سبق ذكره** ، ص61.

ثانيا: الخلايا والمكاتب الوظيفية المساندة

إلى جانب المديريات والمصالح، تحتوي الوزارة على عدد من **الخلايا والمكاتب الوظيفية** التي تُسند إليها مهام متخصصة، غالبًا ما تكون مرتبطة بإشكاليات ظرفية أو ملفات دقيقة، ومن بينها[1]:

- **خلايا متابعة مشاريع القوانين** :تعمل على تتبع مشروع القانون منذ إحالته من الحكومة إلى غاية المصادقة عليه في البرلمان.
- **مكتب الإحصائيات والتقارير** :يجمع المعطيات المتعلقة بنشاطات الوزارة، ويُعدّ تقارير تحليلية دورية لتقييم الأداء المؤسسي.
- **مكتب العلاقات مع المجتمع المدني** :يضمن انفتاح الوزارة على الفاعلين خارج الجهاز الرسمي، بهدف إثراء العمل البرلماني بالمبادرات والملاحظات الواردة من المجتمع المدني.

وتُمنح هذه الخلايا هامشًا واسعًا من التخصص الوظيفي، وتُعتبر وسيلة ناجعة لتحسين الأداء والرفع من جودة الخدمات الإدارية الموجهة للبرلمان.

رابعًا: منطق التوزيع الوظيفي والتكامل المؤسساتي

إن توزيع المديريات والمصالح داخل الوزارة لم يأتِ بطريقة عشوائية، بل هو نتيجة تفكير مؤسساتي قائم على مبادئ واضحة، أهمها[2]:

- **الفعالية والتخصص** :بحيث تُخصص كل مديرية لمجال دقيق من مجالات العلاقات مع البرلمان.
- **التكامل والتنسيق** :من خلال شبكات الربط بين المصالح، وتبادل المعلومات والخبرات بشكل منتظم.
- **المرونة التنظيمية** :للسماح بتعديل الهيكلة عند الضرورة، سواء بإدماج المصالح أو خلق وحدات جديدة.

ويُجسد هذا المنطق التوجه الإداري العصري الذي يبتعد عن البيروقراطية الجامدة، ويعتمد على الديناميكية والاستجابة السريعة.

[1] - هني زينب، **مرجع سبق ذكره** ، ص64.
[2] - هني زينب، **مرجع نفسه** ، ص65.

الفرع الثالث: آليات العمل الإداري للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

يشكل العمل الإداري في الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان القاعدة الأساسية التي تُبنى عليها الفعالية المؤسسية، إذ إنه يُترجم التوجهات التنظيمية والقانونية إلى ممارسات فعلية تضمن أداءً منتظمًا ومتناسقًا للمهام. ومن هذا المنطلق، فإن الوزارة تعتمد على جملة من **الآليات الإدارية الوظيفية** التي تهدف إلى تعزيز الانضباط التنظيمي، وضمان التنسيق بين مختلف المصالح والمديريات، إضافة إلى تسهيل اتخاذ القرار والمتابعة.

أولًا: آلية التنظيم الداخلي للمهام

تُعتمد الوزارة على مبدأ التقسيم العملي للوظائف الإدارية والمهام التنفيذية، وفقًا لمخطط تنظيمي دقيق يحدد[1]:

- توزيع المهام على المديريات والمصالح وفق التخصص والكفاءة.
- تحديد المسؤوليات بوضوح على المستويات المختلفة (مديريات، رؤساء مصالح، مكاتب).
- ضبط قنوات التنسيق الداخلي لضمان الانسجام وتفادي التداخل في المهام.

يساهم هذا التنظيم في تحقيق الانسيابية والفعالية في تنفيذ البرامج المسطرة، ويساعد في تحقيق الرقابة الداخلية الذاتية على الأنشطة الإدارية.

ثانيًا: آلية التنسيق بين المصالح

نظرًا للطبيعة البينية لوظيفة الوزارة، فإنها تعتمد على آلية تنسيق مرنة ومتعددة الأبعاد، تشمل[2]:

- **الاجتماعات الدورية** :على مستوى المديريات والمصالح من أجل تقييم مدى التقدم في تنفيذ المهام.
- **لجان التنسيق الداخلية** :التي تُنشأ لمتابعة الملفات الكبرى، مثل مشاريع القوانين أو التحضيرات البرلمانية.

[1] - عمار شيحة, **العمل الإداري والتنسيق داخل الوزارات: الواقع والتحديات**، مذكرة ماستر، جامعة أدرار، 2022،ص42.

[2] - معيوف ياسين, **دور آليات التسيير الحديثة في تحسين الأداء الوزاري: وزارة العلاقات مع البرلمان أنموذجًا**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة سطيف 2، 2021،ص70

- **مذكرات العمل الداخلية** :التي تُرسل لتحديد المهام المؤقتة، أو لتوزيع الأدوار في المهام المشتركة بين الوحدات.

يُسهم هذا التنسيق في توحيد الرؤية وتقليص ازدواجية الجهود، ويعزز من الفعالية المؤسساتية.

ثالثًا: آلية اتخاذ القرار

تعتمد الوزارة على مسار تدريجي لاتخاذ القرار الإداري، يبدأ من القاعدة ويصعد تدريجيًا نحو القمة، وذلك وفقًا لما يلي[1]:

- **التقارير والمذكرات الداخلية** :التي تُعدّها المصالح المختصة وتقترح من خلالها توصيات معينة.
- **عرض الملف على الهيئات المعنية** :مثل المدير العام أو الأمين العام أو الوزير شخصيًا في المسائل ذات الطابع الاستراتيجي.
- **الاستعانة بالرأي القانوني** :في حال تعلق الأمر بقضايا ذات طبيعة تشريعية أو تنظيمية معقدة.
- **اتخاذ القرار النهائي** :من طرف السلطة الإدارية المختصة، مع تدوين القرار وتبليغه رسميًا.

هذا النموذج يُحقق مبدأ **الحوكمة الرشيدة** من خلال إشراك مختلف المستويات الإدارية في صناعة القرار.

رابعًا: آلية الرقابة الداخلية ومتابعة الأداء

تحرص الوزارة على إرساء نظام رقابي داخلي يهدف إلى تقييم فعالية الأداء الإداري، وذلك عبر[2]:

- **إعداد تقارير دورية** حول تقدم المشاريع والأنشطة.
- **المراقبة الإدارية** :من خلال التفتيش الداخلي والمراجعة التنظيمية الدورية.
- **المؤشرات الإدارية** :مثل احترام آجال الرد على الأسئلة البرلمانية أو مواعيد الجلسات التشريعية.

[1] - معيوف ياسين, **مرجع سبق ذكره** ،ص71.
[2] - معيوف ياسين, **مرجع نفسه** ،ص72.

المطلب الثاني : التسيير الإداري الداخلي للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

يتوقف نجاح الوزارة في أداء مهامها على مدى فعالية أساليب التسيير الإداري المتبعة، وقدرتها على خلق انسجام داخلي يحقق التوازن بين المهام التنسيقية والتشغيلية. وتُعد أدوات التنسيق بين المصالح، ودور الإدارة المركزية في اتخاذ القرار، من أهم محاور هذا التسيير الداخلي الذي يرسّخ الأداء المؤسساتي الفعّال.

الفرع الأول: أساليب التسيير الإداري للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

يشكّل أسلوب التسيير الإداري الركيزة الجوهرية لنجاعة أداء أي وزارة، باعتباره الإطار الذي تُمارَس ضمنه الصلاحيات وتتخذ في ضوئه القرارات وتُنسَّق به المهام. وفي حالة الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، يتّخذ التسيير الإداري بعدًا خاصًا نظرًا لطبيعة وظائفها السياسية والمؤسساتية، حيث يتطلب الأمر ديناميكية متواصلة، وتنسيقًا دقيقًا، وسرعة استجابة للمتغيرات البرلمانية والحكومية. **أولًا: التسيير التراتبي**

يُعتبر هذا الأسلوب من أكثر الأساليب تقليدية وشيوعًا في الإدارة العمومية. يقوم على[1]:

- تسلسل هرمي واضح في ممارسة السلطة واتخاذ القرار.
- توزيع دقيق للصلاحيات حسب المستوى الإداري (الوزير، الأمين العام، المديريات، المصالح).
- الاحترام الصارم للسلم الإداري في رفع التقارير وتلقي التعليمات.

يسمح التسيير التراتبي بفرض الانضباط الإداري وضمان وضوح المسؤوليات، لكنه قد يحد أحيانًا من المبادرات الفردية في المستويات الدنيا.

[1] - تواتي نور الدين, **"فعالية آليات التنسيق والإدارة في الهياكل المركزية"**، مجلة الإدارة العمومية والتحديث، جامعة قسنطينة، العدد 7، 2021.،ص201.

ثانيًا: التسيير بالأهداف

تُوظّف الوزارة هذا الأسلوب الحديث الذي يعتمد على[1]:

- تحديد أهداف استراتيجية وتشغيلية واضحة لكل مصلحة أو مديرية.
- ربط الأداء الإداري بتحقيق نتائج ملموسة قابلة للقياس والتقييم.
- إعطاء هامش من الاستقلالية للمديريات في اختيار الوسائل الملائمة لتحقيق الأهداف.

يساهم هذا الأسلوب في تعزيز الفعالية، وتحفيز الموارد البشرية، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وهو أسلوب ملائم لطبيعة المهام البرلمانية التي تتطلب السرعة والدقة.

ثالثًا: التسيير التشاركي

تستند الوزارة في بعض مهامها إلى مبدأ المشاركة في صنع القرار، وذلك من خلال[2]:

- تشجيع التشاور الداخلي بين مختلف المستويات الإدارية.
- إشراك المصالح التقنية في بلورة المشاريع والتقارير المرتبطة بالبرلمان.
- تنظيم ورشات عمل واجتماعات دورية تسمح بتبادل الرأي واقتراح الحلول الجماعية.

هذا الأسلوب يُعزز روح الفريق والانخراط الفعلي في تحقيق الأهداف، ويساعد على تفادي الأخطاء الناجمة عن القرارات الفردية المعزولة.

[1] - تواتي نور الدين, **مرجع سبق ذكره** ، ص202.
[2] - تواتي نور الدين, **مرجع نفسه** ، ص203.

رابعًا: التسيير المبني على الرقمنة

مع التحول الرقمي الذي تشهده الإدارة العمومية، بدأت الوزارة تعتمد بشكل متزايد على أسلوب التسيير الإلكتروني، من خلال[1]:

- الرقمنة الجزئية أو الكاملة للوثائق والمعاملات الإدارية.
- الاعتماد على قواعد بيانات مركزية لتبادل المعلومات بين المصالح.
- استعمال البريد الإلكتروني والأنظمة الداخلية للتراسل الإداري بدل الطرق الورقية التقليدية.

يساهم هذا الأسلوب في تسريع وتيرة العمل، وضمان الشفافية، وتسهيل أرشفة الوثائق واسترجاعها.

خامسًا: التسيير الوقائي والتخطيطي

تتبنى الوزارة هذا الأسلوب خاصة في ما يتعلق ببرمجة حضور الوزراء في البرلمان أو توقّع الأسئلة البرلمانية، عبر[2]:

- وضع خطط مسبقة وجدولة زمنية للأنشطة التشريعية والرقابية.
- استباق الأزمات أو النقاشات الحادة داخل البرلمان عبر تنسيق داخلي وخارجي محكم.
- إعداد ملفات جاهزة وتقارير آنية تتعلق بالسياسات العمومية التي تمسّ القطاعات الحكومية المختلفة.

يساهم هذا التسيير في تقليص التوترات المفاجئة وضمان الجاهزية التامة للاستحقاقات البرلمانية.

[1] - دحو حنان, **"التنظيم الداخلي وآليات اتخاذ القرار في المؤسسات الحكومية"**، مجلة التسيير والتنظيم، جامعة بسكرة، العدد 6، 2023،ص24.
[2] - دحو حنان, **مرجع نفسه** ،ص25.

الفرع الثاني: أدوات التنسيق بين المصالح الداخلية للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

إن حسن أداء الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان لا يرتكز فقط على بنيتها التنظيمية أو كفاءة مواردها البشرية، بل يعتمد بدرجة أساسية على وجود آليات تنسيق فعّالة بين مصالحها الداخلية، بما يضمن الانسجام في تنفيذ المهام، وتفادي التداخل أو الازدواجية في الوظائف، وتحقيق الانسيابية المطلوبة في معالجة الملفات ذات الطبيعة المشتركة. ويُقصد بأدوات التنسيق تلك الوسائل التنظيمية والإجرائية والإدارية التي تسمح بضبط العلاقة بين المديريات والمصالح المركزية، وتمكينها من العمل ضمن رؤية موحدة ومنسجمة.

أولًا: الاجتماعات الدورية والإجرائية

تُعد الاجتماعات الدورية إحدى أبرز وسائل التنسيق الأفقي بين المصالح، حيث[1]:

- يتم عقد اجتماعات تنسيقية أسبوعية أو شهرية بين رؤساء المصالح والمديرين.
- تُخصّص هذه الاجتماعات لمناقشة جدول الأعمال البرلماني، ومتابعة الملفات المعروضة على البرلمان.
- تُتيح هذه اللقاءات تبادل المعطيات، وتوزيع المهام، ومراجعة أداء كل مصلحة.

وتُعتبر هذه الاجتماعات أداة مركزية لتفادي التعارض في التدخلات وضمان وحدة التوجيه الإداري.

ثانيًا: المذكرات الداخلية والمراسلات الإدارية

تشكل المراسلات الداخلية المكتوبة إطارًا رسميًا لتبادل المعلومات والتوجيهات، من خلال[2]:

- **مذكرات عمل رسمية** يتم توجيهها من الأمانة العامة إلى مختلف المديريات والمصالح.
- **نشرات إعلامية داخلية** توضح مستجدات العمل البرلماني أو توجهات الوزير.
- **مراسلات إلكترونية فورية** عبر البريد المهني لتسريع التواصل الإداري.

وتوفر هذه الأدوات مرجعية موثقة للعمل المشترك، وتُعزز الشفافية في توزيع المعلومات والقرارات.

[1] - بن يمينة ليلى، **التنسيق بين المصالح الإدارية: من النظرية إلى الممارسة**، دار الفكر، الجزائر، 2022.،ص32.
[2] - بن يمينة ليلى، **مرجع نفسه** ،ص33.

ثالثًا: المنصات والأنظمة الرقمية المشتركة

مع التوجه نحو الرقمنة، طورت الوزارة أدوات إلكترونية للتنسيق، تشمل[1]:

- نظام معلومات داخلي مشترك يسمح بولوج المصالح إلى نفس قاعدة البيانات.
- منصات إلكترونية لتقاسم الملفات التشريعية والرقابية.
- أدوات إلكترونية لتتبع تنفيذ التعليمات الوزارية وجدولة الاجتماعات والمواعيد البرلمانية.

هذه الأدوات الرقمية تقلص من الوقت والجهد، وتسمح بتحديث لحظي للمعطيات، ما يُعزّز فعالية التنسيق الأفقي والرأسي.

رابعًا: فرق العمل الموضوعاتية والمختلطة

تلجأ الوزارة إلى إنشاء **لجان أو فرق عمل داخلية** عند الحاجة لمعالجة مواضيع دقيقة أو ذات طابع مشترك، حيث[2]:

- يتم تشكيل فرق عمل تضم ممثلين عن مختلف المصالح ذات العلاقة.
- تُحدد لها مهام محددة زمنيا، مثل: إعداد ملف معين، أو دراسة مشروع قانون، أو تنظيم لقاء مع البرلمان.
- تنتهي أعمالها برفع تقرير شامل يعرض المخرجات والمقترحات.

يسمح هذا الأسلوب بتقوية التعاون بين الوحدات الوظيفية، وضمان تفاعلها الجماعي مع المهام المشتركة.

[1] - بن يمينة ليلى، **مرجع نفسه** ،ص34.
[2] - خنوسي عبد الكريم، **الوظيفة التنسيقية في الهياكل الإدارية الجزائرية**، دار الأمة، الجزائر، 2020.،ص75.

خامسًا: تدبير الملفات والمشاريع بطريقة تشاركية

تتبنّى الوزارة أحيانًا **منهجية إدارة المشاريع**، بحيث يُسند كل مشروع (مثلاً: التحضير لعرض حكومي أمام البرلمان) إلى فريق مصغر، يتكون من[1]:

- منسق إداري يشرف على التواصل بين المصالح.
- تقسيم داخلي للمهام حسب الاختصاص (تشريعي، قانوني، إعلامي....)
- آجال محددة وتقييم دوري لمراحل الإنجاز.

هذا المنهج يجعل التنسيق أكثر وضوحًا وفعالية، ويُعزز ثقافة التعاون بين الهياكل الإدارية.

يمثل التنسيق الداخلي حجر الزاوية في الأداء الفعال للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، نظرا لتعدد مهامها وتعقيد الملفات التي تُعالجها. وتُبرز الأدوات المعتمدة، سواء كانت تنظيمية أو رقمية أو تفاعلية، حرص الوزارة على ترسيخ إدارة تشاركية مبنية على الانسجام، والتكامل، والمرونة. كما أن تطوير هذه الأدوات يواكب التحول الإداري الحديث، ويعكس نضج المؤسسة في التعاطي مع متطلبات العلاقة بين الحكومة والسلطة التشريعية.

[1] - خنوسي عبد الكريم، **مرجع نفسه** ،ص76.

الفرع الثالث: دور الإدارة المركزية في صنع القرار للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

يُعدّ صنع القرار داخل وزارة العلاقات مع البرلمان من المهام الحيوية التي تُعكس مستوى النضج الإداري والتنظيمي للوزارة، كما يُمثّل مؤشراً دقيقاً على مدى تفعيل مبادئ الحكامة الرشيدة داخلها. وتضطلع **الإدارة المركزية**، باعتبارها البنية القيادية والإشرافية للوزارة، بدور محوري في صناعة القرار، سواء على المستوى السياسي المرتبط بالتوجهات الكبرى للعلاقة مع البرلمان، أو على المستوى الإداري اليومي المتعلق بتسيير المصالح وتنفيذ المهام.

أولاً: التوجيه الاستراتيجي وصياغة الأولويات

تقوم الإدارة المركزية، ممثلة في الوزير والأمين العام والمديرين المركزيين، بتحديد التوجهات الكبرى التي تحكم تدخلات الوزارة، وذلك عبر[1]:

- وضع الخطط السنوية للعمل بناءً على الأجندة البرلمانية والتوجه الحكومي العام.
- صياغة الأولويات السياسية والتشريعية للوزارة بالتشاور مع رئاسة الحكومة.
- إعطاء التوجيهات العامة للمصالح المختصة لضمان تفعيل التوجهات المرسومة.

بهذا المعنى، تشكل الإدارة المركزية السلطة الفكرية والتنظيمية التي تُحدّد الأطر المرجعية للعمل داخل الوزارة.

ثانيًا: الإشراف على اتخاذ القرار التنفيذي

تلعب الإدارة المركزية دور الوسيط بين القرار السياسي والتقني، حيث[2]:

- تُشرف على إعداد القرارات التنظيمية والإدارية التي توجه العمل اليومي للمصالح.
- تُمارس وظائف التفويض لتوزيع الصلاحيات التنفيذية على المديريات.
- تضمن مراجعة وتوقيع المذكرات التنظيمية والقرارات الإدارية النهائية الصادرة عن الوزارة.

ويبرز هنا البُعد العملي لدور الإدارة المركزية في قيادة الجهاز الإداري وضمان الانضباط المؤسساتي داخله.

---

[1] - مسعودي، نوال. **الإدارة المركزية بين التنسيق وصنع القرار في الهياكل الوزارية الجزائرية.** مجلة الإدارة والسياسات العمومية، العدد 14، جامعة وهران، 2021.،ص14.

[2] - سعدي، نور الدين. **صنع القرار في الوزارات السيادية: الأطر القانونية والإدارية.** دار الفكر المؤسسي، الجزائر، 2020،ص55.

ثالثًا: التنسيق الأفقي والرأسي بين الهياكل

من المهام الجوهرية للإدارة المركزية في صناعة القرار ضمان التنسيق داخل الوزارة، وذلك عبر[1]:

- ربط العلاقة بين الوزير والمديريات التقنية المكلفة بمتابعة العلاقة مع البرلمان.
- تسهيل التنسيق بين المصالح المركزية والجهات الحكومية الأخرى في الملفات المشتركة.
- الإشراف على سير اللجان والفرق الداخلية المعنية بإعداد تقارير أو تتبع ملفات برلمانية.

ويسمح هذا الدور بتوفير تغذية راجعة من مختلف الوحدات، تساعد الإدارة المركزية في اتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة ومتكاملة.

رابعًا: تدبير الأزمات واتخاذ القرارات الاستثنائية

في السياقات الحساسة أو المستعجلة، تكون الإدارة المركزية الطرف المسؤول عن ضبط الوضع واتخاذ الإجراءات الملائمة، من خلال[2]:

- تشكيل خلايا أزمة داخلية لمعالجة الحالات الخاصة أو الطارئة.
- إصدار تعليمات فورية لضبط الخطاب السياسي والإداري للوزارة أمام البرلمان أو الرأي العام.
- تعديل الأولويات والبرامج حسب المعطيات الجديدة التي تفرزها الأزمة أو الحالة الخاصة.

يُبرز هذا البُعد أهمية القيادة المركزية في ضمان استقرار التسيير واتخاذ قرارات مرنة وسريعة في الأوقات الحرجة.

يُعتبر دور الإدارة المركزية في صنع القرار داخل الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان دوراً جوهرياً ومتكاملاً، لا يقتصر فقط على التوجيه بل يمتد إلى التنفيذ والتنسيق والتقييم. ويُشكّل هذا الدور الضمانة الأساسية لتحقيق الانسجام المؤسسي، ونجاعة التفاعل مع البرلمان، واستمرارية الفعل الإداري في مختلف السياقات. ومن ثَمّ، فإنّ قوة القرار داخل الوزارة تُقاس بفعالية الإدارة المركزية، وبتكامل أدائها الاستراتيجي والتنفيذي.

[1] - طالبي، حسام الدين. **التنظيم الإداري وآليات اتخاذ القرار في الإدارة الجزائرية: وزارة العلاقات مع البرلمان نموذجًا.** مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية، 2022.،ص68.

[2] - طالبي، حسام الدين.، **مرجع نفسه** ،ص690

خلاصة الفصل الأول

يتبيّن من خلال هذا الفصل أن الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان لم تكن مجرّد استحداث تنظيمي عرضي، بل جاءت نتيجة لحاجة مؤسساتية متنامية فرضتها التحولات السياسية والدستورية في الجزائر، لاسيما في ظل التوسع المستمر في صلاحيات البرلمان وتطور دوره الرقابي والتشريعي. وقد أتاح الأساس القانوني والمرجعية الدستورية للوزارة الإطار الذي يُحدد اختصاصاتها ويؤسس لشرعيتها داخل المنظومة الحكومية.

كما أبرز التحليل أن مسار تطور الهيكلة الوزارية لم يكن خطيًا، بل تأثر بالسياق السياسي العام، وشهد تغيرات بنيوية متكررة، سواء من حيث توزيع الصلاحيات والمهام، أو من حيث موقع الوزارة داخل الهيكل الحكومي، مما يدل على مرونة وظيفية ومؤسساتية تتماشى مع مقتضيات المرحلة. وقد عكست هذه التحولات سعي الدولة إلى تعزيز فعالية التنسيق بين الجهاز التنفيذي والسلطة التشريعية، من خلال وزارة تؤدي أدوارًا متعددة في الربط، والمتابعة، والدعم القانوني والسياسي.

إن دراسة الخلفيات القانونية والبنيوية لتأسيس وتطور هذه الوزارة، تضعنا أمام مؤسسة استراتيجية تُجسد أحد أوجه التوازن بين السلطات، وتُعبر عن الرغبة في ترسيخ منطق الحوكمة البرلمانية والرقابة المتبادلة، بما يخدم بناء دولة مؤسسات قائمة على التعاون والتكامل بدلًا من التنازع والصراع.

الفصل الثاني : المهام والاختصاصات القانونية للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

تُعدّ الاختصاصات الوظيفية والبعد التنسيقي من المرتكزات الأساسية التي تُحدد الدور العملي لوزارة العلاقات مع البرلمان ضمن المنظومة الحكومية، حيث لا يقتصر دور الوزارة على الطابع التمثيلي أو الرمزي، بل يتعداه إلى ممارسة مهام تنسيقية وقانونية واتصالية جوهرية تضمن الانسجام بين الحكومة والبرلمان، وتُسهم في دعم الأداء التشريعي والرقابي بكفاءة وفعالية.

وتُشكل الوظيفة التنسيقية إحدى المهام المركزية للوزارة، إذ تعمل على تنظيم مشاركة الوزراء في الجلسات البرلمانية، وتدبير آليات الرقابة البرلمانية كالأسئلة الشفوية والكتابية، إضافة إلى مواكبة أشغال اللجان البرلمانية. كما تنخرط الوزارة في علاقات مؤسساتية واسعة، من خلال تنسيقها مع رئاسة الحكومة، وتعاونها مع مختلف المؤسسات الدستورية والقطاعات الوزارية، مما يعكس طبيعة دورها كمركز ثقل إداري وسياسي بين مؤسسات الدولة.

وعليه، يروم هذا الفصل تحليل مختلف **الأدوار الوظيفية** التي تضطلع بها وزارة العلاقات مع البرلمان، من خلال **مبحثين رئيسيين:**

- **المبحث الأول** :الوظيفة التنسيقية للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
- **المبحث الثاني** :المهام الاستشارية الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

المبحث الأول: الوظيفة التنسيقية للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

تُعتبر الوظيفة التنسيقية بين الحكومة والبرلمان من الأسس المهمة لضمان انسجام العمل المؤسساتي. إذ تمكّن هذه الوظيفة من تعزيز التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتسهيل الحوار بينهما لتحقيق فاعلية السياسات العمومية ومواكبة النقاش البرلماني.

المطلب الأول: آليات التنسيق البرلماني

يعتمد نجاح التنسيق بين الحكومة والبرلمان على آليات واضحة تُنظّم مشاركة الوزراء في الجلسات، وتدبير الأسئلة الشفوية والكتابية، ومتابعة عمل اللجان البرلمانية.

الفرع الأول: تنظيم مشاركة الوزراء في الجلسات – دور وزارة العلاقات مع البرلمان

تُعد وزارة العلاقات مع البرلمان في الجزائر حلقة الوصل الحيوية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، حيث تضطلع بدور محوري في تنظيم وتنسيق مشاركة الوزراء في الجلسات البرلمانية .يهدف هذا الدور إلى ضمان فعالية العمل البرلماني، من خلال تسهيل التواصل بين الحكومة والبرلمان، وتوفير الظروف الملائمة لممارسة النواب مهامهم الرقابية والتشريعية.

أولاً: الإطار القانوني والتنظيمي لمشاركة الوزراء

تنظم العلاقة بين الحكومة والبرلمان في الجزائر من خلال آليات دستورية وتشريعية واضحة تُحدد كيفية مشاركة الوزراء في الجلسات البرلمانية وأشكال الرقابة التي يمارسها النواب. وتُعزى هذه الإطار إلى نصوص القانون العضوي وعدد من المواد الدستورية، منها[1]:

1. القانون العضوي رقم 23-06 المؤرخ في 18ماي 2023 [2]

ينظم "العلاقات الوظيفية بين البرلمان والحكومة" ويسدّد مشاركة الوزراء، وتتضح المواد المهمة كالتالي:

1. **تنظيم الدورة البرلمانية:** تنص **المادة 4** على أن البرلمان يجتمع في دورة عادية واحدة كل سنة، تدوم **عشرة أشهر**، مما يعكس حرص المشرّع على ديمومة العمل الرقابي والتشريعي للبرلمان.

[1] - بن سعيد صبرينة، **الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة**، دار الباحث، الجزائر، 2022، ص ص84،85

[2] - **القانون العضوي رقم 23-06 ، المؤرخ في 18ماي 2023 يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة و عملها ، و كذا العلاقات بينهما و بين الحكومة، الجريدة رسمية رقم 50 .**

وتُحدد **المادة 5** بداية هذه الدورة من **اليوم الثاني من شهر سبتمبر** إلى **آخر يوم عمل من شهر يونيو**، بما يضمن تواصلاً منتظمًا بين السلطتين التنفيذية والتشريعية خلال السنة السياسية.

2. **تنظيم الأشغال البرلمانية:**تشير **المادة 14** إلى أن نواب الرئيس يُساعدون في **تسيير المكتب وهيئات الغرفتين والجلسات العامة**، مما يُسهّل تنظيم حضور الوزراء وتفاعلهم مع الأسئلة والمناقشات داخل قبة البرلمان، ويُؤطر التنسيق بين الجهاز التنفيذي والهيئة التشريعية.

2. التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2022

يوفّر نص الدستور ضمانات دستورية لممارسة البرلمان الرقابة على الحكومة من خلال الأسئلة الشفوية والكتابية، على النحو التالي:

- **المادة 158** :تجيز لأعضاء البرلمان توجيه أسئلة شفوية وسؤال كتابي إلى أي وزير:
  - "الجواب عن الأسئلة الكتابية يكون كتابيًا خلال أقصاه 30 يومًا،
  - بالنسبة للأسئلة الشفوية، لا يتجاوز أجل الجواب 30 يومًا كذلك.
  - ويُخصص كل أسبوع جلسة تبادلية بين المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة لمناقشة الأسئلة الشفوية وإنجاز الردود. "

3. تنظيم المشاركة الوزارية في الجلسات

يُحدّد القانون العضوي23-06 حسب مواد 10 و 12 و 14 القوانين التنظيمية الإجراءات التالية[1]:

- **دعوة الوزراء** :يتم التنسيق بين رئاسة الحكومة ووزارة العلاقات مع البرلمان لاستدعاء الوزراء لشرح السياسات والمشاريع.
- **الإعداد المسبق** :تُعد الوزارة، بمصالحها القانونية، مذكرات شاملة تعدّ الوزراء للرد وتوضح الإطار التشريعي.
- **الإجابة البرلمانية** :تلتزم الوزارة بجدولة الأسئلة وتوجيهها إلكترونيًا للوزراء ليستجيبوا في الوقت المناسب، وفق قانون 23-06 .

[1] - بن سعيد صبرينة، **مرجع سبق ذكره** ،ص85

ثانياً: دور وزارة العلاقات مع البرلمان في التنسيق

تلعب وزارة العلاقات مع البرلمان دورًا محوريًا في تنسيق مشاركة الحكومة داخل الهيئة التشريعية، استنادًا إلى الأطر القانونية المنظِّمة لهذا التفاعل[1]:

1. إعداد جدول الأعمال وتنسيق الحضور

تستند هذه المهمة إلى أحكام **المادة 15 من القانون العضوي رقم 23-06المؤرخ في 18 ماي 2023** التي تنص على تنظيم العلاقة بين الحكومة والبرلمان لضمان كفاءة أوجه التعاون .وتقوم الوزارة، بتنسيق مع رئاسة الحكومة والوزارات المعنية، بـ:

- استدعاء الوزراء المعنيين بكل نقطة واردة في جدول أعمال الجلسات؛
- ترجمة الخطة التشريعية إلى أجندة جلسات واضحة ومحفّزة للحضور الفعلي.

2. متابعة الردود على الأسئلة البرلمانية

ينظم **الدستور الجزائري (المُعدَّل 2020)** هذه الآلية بتحديد التزامات الوزراء أمام الأسئلة:

- تلزم **المادة 158** الحكومة بالرد خطيًا خلال 30 يومًا على الأسئلة الكتابية، ونفس الأجل على الإجابات الشفوية، مع تخصيص جلسات أسبوعية للأسئلة.
- تُشرف الوزارة على معالجة الأسئلة الواردة، وتوجيهها إلكترونيًا للوزارات المعنية، وتحديد مواعيد الرد ضمن الأجال الدستورية، ثم توثيق الإجابات رسمياً.

3. تنظيم الاجتماعات التنسيقية

تعقد الوزارة اجتماعات تنسيقية منتظمة بين:

- ممثلي الحكومة (من القسم القانوني وديوان الوزير)؛

يهدف هذا إلى تعزيز التعاون بين السلطتين، والتعامل مع الإشكالات، كالتأخير في الرد على الأسئلة أو التغيب عن الجلسات، وذلك بناءً على روح المادة 15 من القانون العضوي 16-12 القائمة على "تنظيم العلاقة الوظيفية بين المؤسسات الثلاث."

[1] - بن سعيد صبرينة، **مرجع سبق ذكره** ،ص86.

الفرع الثاني: تدبير الأسئلة الشفوية والكتابية

تُعد الأسئلة الشفوية والكتابية من أبرز أدوات الرقابة البرلمانية التي تمكّن النواب من مساءلة الحكومة حول مختلف القضايا الوطنية .ويُعتبر تدبير هذه الأسئلة عملية تنظيمية دقيقة، تتطلب تنسيقًا محكمًا بين البرلمان والحكومة، وهو الدور الذي تضطلع به وزارة العلاقات مع البرلمان لضمان فعالية هذه الأداة الرقابية.

أولاً: الإطار القانوني لتنظيم الأسئلة البرلمانية

ينص الدستور الجزائري في **المادة 152** على أنه "يمكن أعضاء البرلمان أن يوجهوا أي سؤال شفوي أو كتابي إلى أي عضو في الحكومة. ويكون الجواب عن السؤال الكتابي كتابيًا خلال أجل أقصاه ثلاثون (30) يومًا. بالنسبة للأسئلة الشفوية، يجب ألاّ يتعدى أجل الجواب ثلاثين (30) يومًا. يعقد كل من المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، بالتداول، جلسة أسبوعية تخصص لأجوبة الحكومة على الأسئلة الشفوية للنواب وأعضاء مجلس الأمة[1]. "

كما يُحدد القانون العضوي **رقم 23-06 المؤرخ في 18 ماي 2023**، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، كيفية تقديم الأسئلة والرد عليها .حيث تنص المادة 68 على أنه "طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، يمكن أعضاء البرلمان توجيه أي سؤال شفوي أو كتابي إلى أي عضو في الحكومة. "

ثانياً: دور وزارة العلاقات مع البرلمان في تدبير الأسئلة

تضطلع وزارة العلاقات مع البرلمان بدور محوري في تنظيم وتنسيق عملية تقديم الأسئلة البرلمانية والرد عليها، من خلال[2]:

1. **استلام الأسئلة وتوجيهها** :تقوم الوزارة باستلام الأسئلة الموجهة من النواب، سواء كانت شفوية أو كتابية، وتوجيهها إلى الوزراء المعنيين بعد التأكد من استيفائها للشروط القانونية.
2. **متابعة الردود** :تُشرف الوزارة على متابعة الردود المقدمة من الوزراء، والتأكد من احترام الآجال القانونية المحددة للرد، وضمان تسليم الردود إلى النواب في الوقت المناسب.

[1] - بن سالم جمال، **الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة**، بيت الأفكار، الجزائر، 2020.،ص69.
[2] - عباس عمار، **الرقابة البرلمانية على عمل الحكومة في النظام الدستوري الجزائري**، دار الخلدونية، الجزائر، 2016،ص135.

3. **تنظيم الجلسات** :تنسق الوزارة مع البرلمان لتحديد مواعيد الجلسات المخصصة للإجابة على الأسئلة الشفوية، وضمان حضور الوزراء المعنيين.

ثالثاً: الإجراءات العملية لتقديم الأسئلة والرد عليها

1. الأسئلة الشفوية:

- **تقديم السؤال** :يودع النائب نص السؤال الشفوي لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة قبل عشرة (10) أيام عمل على الأقل من موعد الجلسة المقررة لهذا الغرض
- **توجيه السؤال** :يرسل رئيس المجلس السؤال فورًا إلى رئيس الحكومة، الذي يقوم بدوره بتوجيهه إلى الوزير المختص .
- **الرد على السؤال** :يُخصص خلال الدورات العادية جلسة كل خمسة عشر (15) يومًا للأسئلة الشفوية المطروحة على أعضاء الحكومة[1].

2. الأسئلة الكتابية:

- **تقديم السؤال** :يودع النائب نص السؤال الكتابي لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة.
- **توجيه السؤال** :يرسل رئيس المجلس السؤال فورًا إلى رئيس الحكومة، الذي يقوم بتوجيهه إلى الوزير المختص.
- **الرد على السؤال** :يكون جواب عضو الحكومة عن السؤال الكتابي كتابيًا خلال أجل أقصاه ثلاثون (30) يومًا من تاريخ تبليغ السؤال الكتابي [2] .

[1] - عباس عمار، **مرجع سبق ذكره** ،ص136.
[2] - عباس عمار، **مرجع نفسه** ،ص137.

الفرع الثالث: تتبع عمل اللجان البرلمانية

تُعد اللجان البرلمانية الدائمة من الركائز الأساسية للعمل التشريعي والرقابي في البرلمان الجزائري، حيث تُناط بها مهام دراسة مشاريع القوانين، ومراقبة أداء الحكومة، وتقديم التوصيات والتقارير . ولضمان فعالية هذه اللجان، تضطلع وزارة العلاقات مع البرلمان بدور محوري في تتبع أعمالها، وتنسيق العلاقة بين اللجان والسلطة التنفيذية، بما يعزز من فعالية العمل البرلماني ويُكرّس مبدأ التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .

أولاً: الإطار القانوني والتنظيمي لعمل اللجان البرلمانية

ينظم الدستور الجزائري والقوانين العضوية والنظامان الداخليان للمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة عمل اللجان البرلمانية .تنص المادة 117 من الدستور على تشكيل لجان دائمة في كل غرفة من غرفتي البرلمان، وتُحدد القوانين العضوية اختصاصاتها وكيفية تشكيلها .كما يُحدد النظام الداخلي لكل غرفة عدد اللجان، ومجالات اختصاصها، وطرق عملها، مما يُسهم في تنظيم العمل التشريعي والرقابي داخل البرلمان[1].

ثانياً: دور وزارة العلاقات مع البرلمان في تتبع عمل اللجان

تضطلع وزارة العلاقات مع البرلمان بعدة مهام أساسية في تتبع عمل اللجان البرلمانية، من أبرزها[2]:

1. **التنسيق بين اللجان والوزارات** :تعمل الوزارة على تنسيق العلاقة بين اللجان البرلمانية والوزارات المعنية، من خلال تنظيم جلسات الاستماع، وتوفير المعلومات والوثائق اللازمة لمهام اللجان.
2. **متابعة تنفيذ التوصيات** :تُشرف الوزارة على متابعة تنفيذ التوصيات التي تصدرها اللجان البرلمانية، وتعمل على ضمان استجابة الوزارات المعنية لهذه التوصيات في الآجال المحددة.
3. **تنظيم الأيام الدراسية والتكوينية** :تنظم الوزارة أيامًا دراسية وتكوينية لفائدة أعضاء اللجان البرلمانية، بهدف تعزيز قدراتهم وتطوير مهاراتهم في العمل التشريعي والرقابي.

[1] - عبو علي، **الرقابة البرلمانية على السياسات الحكومية**، دار الفكر، الجزائر، 2015، ص98.
[2] - زروقي يونس، **العلاقات بين الحكومة والبرلمان**، دار الفكر الجامعي، الجزائر، 2019.، ص45.

ثالثاً: الإجراءات العملية لتتبع عمل اللجان

1. **تنظيم جلسات الاستماع:** تُنسق الوزارة مع اللجان البرلمانية لتنظيم جلسات استماع للوزراء والمسؤولين التنفيذيين، حيث يتم مناقشة مشاريع القوانين، أو تقييم السياسات العمومية، أو متابعة تنفيذ البرامج الحكومية.
2. **متابعة تنفيذ التوصيات:** تُتابع الوزارة تنفيذ التوصيات التي تصدرها اللجان البرلمانية، من خلال التواصل مع الوزارات المعنية، وتقديم تقارير دورية حول مدى التقدم في تنفيذ هذه التوصيات.
3. **تنظيم الأيام الدراسية والتكوينية:** تُنظم الوزارة أيامًا دراسية وتكوينية لفائدة أعضاء اللجان البرلمانية، بهدف تعزيز قدراتهم وتطوير مهاراتهم في العمل التشريعي والرقابي.

المطلب الثاني: العلاقات المؤسساتية والتكامل الحكومي

تُعدّ العلاقات المؤسساتية من الركائز الأساسية لتكامل العمل الحكومي وتنسيقه على المستوى السياسي والتشريعي. إذ تساهم وزارة العلاقات مع البرلمان في ربط الجهود بين مختلف الفاعلين داخل الجهاز التنفيذي من جهة، وبين الحكومة والمؤسسات الدستورية من جهة أخرى، بما يضمن التنسيق الفعال في صياغة السياسات

الفرع الأول: التنسيق مع رئاسة الحكومة

يُعد التنسيق بين وزارة العلاقات مع البرلمان ورئاسة الحكومة في الجزائر ركيزة أساسية لضمان فعالية العمل التشريعي والرقابي .فوزارة العلاقات مع البرلمان، بصفتها همزة الوصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، تضطلع بدور محوري في تنظيم العلاقة بين الحكومة والبرلمان.

أولاً: الإطار القانوني للتنسيق بين وزارة العلاقات مع البرلمان ورئاسة الحكومة

ينظم القانون العضوي **رقم 16-12 المؤرخ في 25 أغسطس 2016**، المعدل والمتمم بالقانون العضوي رقم **23-06 المؤرخ في 18 مايو 2023**، العلاقات الوظيفية بين المجلس الشعبي

الوطني ومجلس الأمة والحكومة .يُحدد هذا القانون كيفية تنظيم وعمل المجلسين، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، مما يُؤطر التنسيق بين وزارة العلاقات مع البرلمان ورئاسة الحكومة[1]

ثانياً: مهام وزارة العلاقات مع البرلمان في التنسيق مع رئاسة الحكومة

تضطلع وزارة العلاقات مع البرلمان بعدة مهام أساسية في إطار التنسيق مع رئاسة الحكومة، من أبرزها[2]:

1. **تنسيق العلاقات بين غرفتي البرلمان والهياكل الحكومية** :تعمل الوزارة على ضمان التواصل الفعال بين البرلمان والحكومة، من خلال تنظيم الاجتماعات واللقاءات التنسيقية، وتسهيل تبادل المعلومات والوثائق بين الطرفين.
2. **متابعة عملية المصادقة على مشاريع النصوص ذات الطابع التشريعي** :تُشرف الوزارة على متابعة مسار مشاريع القوانين من إعدادها من قبل الحكومة إلى غاية المصادقة عليها من قبل البرلمان، مع ضمان احترام الآجال القانونية والإجراءات المعمول بها.
3. **المساهمة في تحيين القوانين السارية المفعول** :تُشارك الوزارة في مراجعة وتحديث القوانين القائمة، بالتنسيق مع رئاسة الحكومة، لضمان توافقها مع التطورات القانونية والاجتماعية والاقتصادية.
4. **إقامة علاقات واتصالات مع أعضاء البرلمان والمجموعات البرلمانية** :تُسهم الوزارة في تعزيز التواصل بين الحكومة والبرلمان، من خلال تنظيم اللقاءات والندوات، وتقديم الدعم اللازم لأعضاء البرلمان في أداء مهامهم التشريعية والرقابية.

ثالثاً: آليات التنسيق بين وزارة العلاقات مع البرلمان ورئاسة الحكومة

يعتمد التنسيق بين وزارة العلاقات مع البرلمان ورئاسة الحكومة على عدة آليات، منها[3]:

1. **الاجتماعات الدورية** :تنظم الوزارة اجتماعات دورية مع رئاسة الحكومة لمناقشة جدول أعمال البرلمان، وتحديد أولويات مشاريع القوانين، وضمان التنسيق بين مختلف القطاعات الوزارية.

[1] - جابو ربي، إسماعيل، **أدوات الرقابة البرلمانية – دراسة مقارنة بين التعديل الدستوري 2016 ودستور 2020**، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2021. ، ص87

[2] - جابو ربي إسماعيل، **مرجع سبق ذكره** ، ص88

[3] - جابو ربي إسماعيل، **مرجع نفسه** ، ص89

2. **المنصة الرقمية "تجاوب** :"أطلقت الوزارة، بالتنسيق مع المحافظة السامية للرقمنة، منصة "تجاوب" الرقمية التي تعنى بمعالجة الأسئلة الشفوية والكتابية لنواب وأعضاء البرلمان بطريقة آلية، مما يُسهم في تسريع وتيرة الردود وتعزيز الشفافية في التعامل مع استفسارات النواب

3. **اللقاءات التنسيقية مع المجموعات البرلمانية** :تعقد الوزارة لقاءات تنسيقية مع رؤساء وممثلي المجموعات البرلمانية، بحضور ممثلين عن رئاسة الحكومة، لمناقشة القضايا الملحة وتعزيز التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

الفرع الثاني: العلاقات مع المؤسسات الدستورية الأخرى

إن الدستور الجزائري يُقر بمبدأ التعاون والتكامل بين مختلف السلطات والمؤسسات الدستورية، ويُكرس فصل السلطات مع آليات للتوازن بينها. وفي هذا السياق، تضطلع وزارة العلاقات مع البرلمان، رغم طابعها التنفيذي، بدور محوري في ربط الحكومة بعدد من المؤسسات الدستورية الأخرى، لا سيما تلك التي تملك صلاحيات رقابية أو استشارية أو تقريرية.

أولا : طبيعة العلاقة بين وزارة العلاقات مع البرلمان وهذه المؤسسات

تقوم العلاقة بين وزارة العلاقات مع البرلمان وهذه المؤسسات الدستورية على التنسيق والتكامل في الجوانب التشريعية والرقابية، بما يعزز الانسجام المؤسساتي و تتمثل في [1]:

- **المحكمة الدستورية** : تلعب المحكمة الدستورية دوراً أساسياً في مراقبة دستورية القوانين. وفي هذا السياق، تنسق وزارة العلاقات مع البرلمان مع رئاسة الحكومة والمؤسسات التشريعية لضمان إحالة القوانين التي يُشتبه في عدم دستوريتها.
- **مجلس الدولة** : يُعد مجلس الدولة جهة استشارية في القضايا القانونية المرتبطة بالمراسيم التنفيذية والتنظيمية، وتُحال إليه مشاريع النصوص لدراستها.

تسهر وزارة العلاقات مع البرلمان على مطابقة النصوص المحالة من البرلمان مع ملاحظات مجلس الدولة قبل إصدارها.

- **مجلس المحاسبة** : يختص مجلس المحاسبة بمراقبة تسيير الأموال العمومية، وترد تقاريره إلى البرلمان.

[1] - صالحي عبد الله، **مرجع سبق ذكره**،ص56.

تلعب الوزارة دوراً في تسهيل تفاعل الحكومة مع هذه التقارير، وتُنقل استفسارات النواب للحكومة، وتنسق الردود عليها.

- **المجلس الوطني لحقوق الإنسان :** عند مناقشة تقارير حقوقية أو نصوص ذات بُعد حقوقي، يكون للمجلس دور استشاري.

تُنسق الوزارة بشأن إبداء الرأي حول مشاريع القوانين ذات الصلة (كقانون حماية الأشخاص المعوقين)، وتدعو ممثلي المجلس لحضور جلسات الاستماع في اللجان.

- **المرصد الوطني للمجتمع المدني :** مع تنامي دور المجتمع المدني، أصبح للمرصد سلطة تقديم اقتراحات في إطار التشريع التشاركي.

تنظم وزارة العلاقات مع البرلمان لقاءات مع المرصد لبحث المبادرات التشريعية التي تهم المجتمع المدني، وتُعد تقارير للوزارات المعنية بأخذ توصياته بعين الاعتبار.

- **السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات :** في إطار التحضير للانتخابات التشريعية، تُنسق الوزارة مع السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لتحديث القوانين ذات الصلة.
- **الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد :** تعمل الوزارة على التنسيق بين الهيئة وبين النواب حول مشاريع القوانين ذات الصلة بالنزاهة والشفافية.

ثانيا: آليات التنسيق العملي

يعتمد هذا التنسيق على[1]:

- **إحالات رسمية بين المؤسسات** :ترسل الوزارة مذكرات تفسيرية أو استفسارات أو ردود إلى المؤسسات بناءً على طلب الحكومة أو البرلمان.
- **الاجتماعات الثنائية أو الثلاثية** :تُعقد لقاءات تضم ممثلي الوزارة والمؤسسة الدستورية والقطاع الوزاري المعني.
- **التقارير التقييمية المشتركة** :تُشارك الوزارة في صياغة تقارير دورية ترفع لرئاسة الجمهورية أو رئاسة الحكومة بشأن فعالية التنسيق المؤسساتي.
- **المشاركة في الورشات والندوات البرلمانية** :تدعو الوزارة خبراء من هذه المؤسسات لتقديم الرأي أو التشاور حول مشاريع القوانين.

[1] - جابو ربي إسماعيل، **مرجع سبق ذكره** ، ص107.

تُعد العلاقات التي تقيمها وزارة العلاقات مع البرلمان مع المؤسسات الدستورية الأخرى أحد مظاهر النضج المؤسسي للدولة الجزائرية، حيث تضمن هذه العلاقات شفافية القرارات، وتكامل الأدوار، والتوازن بين السلطات. ومن ثم، فإن تطوير هذه العلاقات يُعد من عوامل تحسين الحوكمة، خاصة إذا ما تم استثمار تقارير هذه المؤسسات في تعديل القوانين وتجويد الأداء التشريعي والتنفيذي.

الفرع الثالث: التعاون مع القطاعات الوزارية

في إطار مقاربة شاملة للتكامل الحكومي، تلعب **وزارة العلاقات مع البرلمان** دوراً محورياً في تحقيق الانسجام بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، ليس فقط من خلال التنسيق مع البرلمان، بل أيضاً عبر تنمية وتفعيل التعاون مع مختلف **القطاعات الوزارية.**

أولاً: الأساس القانوني والمؤسساتي للتعاون

يقام التنسيق بين **وزارة العلاقات مع البرلمان** وباقي قطاعات الحكومة بناءً على أسس تنظيمية قوية، تحدد صلاحيات الوزارة ودورها في ضمان تناغم الأداء الحكومي داخل الهيئة التشريعية[1]:

- **المرسوم التنفيذي رقم 04-98 الصادر في 17 يناير 1998[2]**

يُعتبر النص التنظيمي التأسيسي لمحورية الوزارة، ويحدد صلاحية الوزير المعني بـ:

" تمثيل الحكومة لدى البرلمان، واقتراح وتنفيذ الإجراءات الرامية إلى تعميق الروابط بين الحكومة والبرلمان ضمن السياسة العامة"

ينص المرسوم على أن الوزارة مسؤولة عن تنسيق العلاقة بين الحكومة والمجلسين، متابعة مشاريع القوانين، تنظيم مشاركة الوزراء في الجلسات، وتوجيه الأسئلة والإجابات بين السلطتين.

- **التوجيهات الحكومية الموجهة إلى الوزارات**

إلى جانب المرسوم التنفيذي، تصدر رئاسة الحكومة تعليمة دورية تؤكد على:

- **الالتزام الصارم** بآجال الرد البرلمانية (حسب المادة 158 من الدستور المعدل 2020: 30 يومًا للأسئلة الشفوية والكتابية)،

[1] - احمد خليفي ، **الاستجواب البرلماني كآلية من آليات الرقابة البرلمانية في النظام الدستوري الجزائري**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 2، 2016.، ص47.

[2] - **المرسوم التنفيذي رقم 98 04، المؤرخة في 17 يناير 1998 ، يحدد صلاحيات الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان ،الجريدة الرسمية رقم 04.**

- **تعزيز التواصل** الفوري بين الوزارات والوزارة المكلفة بالعلاقات، عبر الإرسال الإلكتروني للملفات والردود لضبط الحضور والمحتوى البرلماني.

وتستند هذه التوجيهات إلى مبادئ **وحدة العمل الحكومي** والتكامل المؤسسي، ضمن سياق دستوري وقانوني يربط صلاحيات الحكومة بالالتزامات أمام البرلمان.

ثانياً: مجالات التعاون

1. إعداد ومرافقة مشاريع القوانين

تُنسق وزارة العلاقات مع البرلمان مع الوزارات المعنية لإعداد مشاريع القوانين في صيغتها النهائية، قبل إحالتها إلى الأمانة العامة للحكومة.
تشمل هذه العملية[1]:

- التدقيق القانوني واللغوي للنص.
- مراعاة انسجامه مع الدستور والاتفاقيات الدولية.
- ضمان قابلية الدفاع عنه أمام البرلمان.

2. معالجة الأسئلة الشفوية والكتابية

عند تلقي أسئلة النواب، تقوم الوزارة بإرسالها إلى الوزارات المختصة وتُتابع عملية الرد.

- تتأكد الوزارة من احترام الآجال الدستورية.
- تساعد في صياغة الردود بما يتلاءم مع الخطاب الحكومي الموحد.
- تقوم أحياناً بتحرير "مذكرات خلفية" للوزير المعني بالرد، تحوي تفاصيل سياسية وقانونية لتفادي التصعيد أو التناقض.

3. المرافقة خلال جلسات الاستماع داخل اللجان

تلعب الوزارة دور همزة الوصل بين اللجان البرلمانية والقطاعات الوزارية المعنية:

- تُعد الجداول الزمنية لحضور الوزراء.

[1] - احمد خليفي ، **مرجع سبق ذكره** - ص48.

- تضمن إرسال الوثائق والبيانات مسبقاً.
- تحضر إلى جانب الوزارات كممثل للحكومة لضمان التفاعل السليم.

4. تقييم العمل البرلماني ورفع التقارير

تقوم الوزارة بإعداد تقارير دورية حول[1]:

- أداء كل قطاع وزاري في الرد على الأسئلة.
- مساهمة كل وزارة في إعداد القوانين.
- مستوى التفاعل مع النواب.

ويُرسل هذا التقييم إلى رئاسة الحكومة، ما يسمح باتخاذ تدابير لتصحيح الاختلالات.

ثالثاً: آليات التنسيق العملي

تُستعمل آليات تنظيمية دقيقة لتأطير هذا التعاون[2]:

- منسقون دائمون داخل كل وزارة مكلفون بالتواصل مع وزارة العلاقات مع البرلمان.
- بوابة رقمية موحدة لتبادل الأسئلة والردود والملاحظات (تحت تطوير دائم).
- اجتماعات دورية شهرية على الأقل بين ممثلي الوزارة والقطاعات الوزارية الكبرى.
- خلايا تقنية مشتركة تتكفل بصياغة الردود والمذكرات التفسيرية بالتعاون مع الخبراء القانونيين.

[1] - احمد خليفي ، **مرجع سبق ذكره** - ص49.
[2] - احمد خليفي ، **مرجع نفسه**- ص49.

المبحث الثاني: المهام الاستشارية والتواصلية للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

إلى جانب دورها التنسيقي، تضطلع وزارة العلاقات مع البرلمان بمجموعة من المهام القانونية والتواصلية التي تهدف إلى دعم العمل التشريعي، وضمان سلامة النصوص القانونية، وتيسير التواصل المؤسساتي والإعلامي بين الحكومة والرأي العام.

المطلب الأول: المهمة الاستشارية للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

تُعدّ المهمة الاستشارية من الركائز الأساسية لعمل الوزارة، حيث تساهم في تقديم الرأي القانوني ومرافقة النصوص التشريعية خلال مراحل إعدادها ومناقشتها داخل البرلمان، بما يضمن توافقها مع الدستور والقوانين المعمول بها.

الفرع الأول: تقديم الاستشارات القانونية للحكومة

تُعدّ الوظيفة الاستشارية القانونية من بين أبرز المهام المؤسسية لوزارة العلاقات مع البرلمان، إذ لا يقتصر دورها على التنسيق البرلماني والتواصل السياسي، بل يمتد إلى مجال حيوي يتمثل في دعم الحكومة باستشارات قانونية متخصصة، تُمكّن مختلف القطاعات الوزارية من الامتثال للنصوص الدستورية والتنظيمية، وتجنب التناقضات التشريعية، وتحسين جودة العمل الحكومي.

أولاً: الإطار القانوني لمهمة الاستشارة القانونية

تنطلق وظيفة الوزارة في **تقديم الاستشارات القانونية** من أسس دستورية وتشريعية واضحة، تُقرّ بضرورة التحقق من تطابق العمل الحكومي مع الشرعية القانونية، وتحدد اختصاصات الوزارة في هذا المجال[1]:

[1] - صنادي، إلهام وقاضي، كاهنة، **"الرقابة البرلمانية على الأداء الحكومي – دراسة في ضوء دستور 1996"**، رسالة ماجستير، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، 2015، ص56 .

1. المرجعية الدستورية: مبدأ الشرعية القانونية

ينص الدستور الجزائري (المعدّل 2020) على أن عمل الحكومة يخضع للالتزام بالنصوص التشريعية والتنظيمية، حيث:

- تشكّل الوثائق القانونية الرسمية، من قوانين ومراسيم، إطار عمل يُحكم القرارات الحكومية.
- يُعتبر احترام هذه الشرعية شرطًا لشرعية أي تدخل وزاري.

2. المرسوم التنفيذي رقم 20-442 الصادر في 30 ديسمبر 2020

يُعد النص المرجعي الأساسي في الإطار المؤسساتي للوزارة، حيث تنص:

- **المادة 4** على إحداث **مديرية الشؤون القانونية والمؤسساتية** التي توكل إليها مهمة "إبداء الرأي القانوني في مشاريع القوانين، إعداد المذكرات القانونية، ومتابعة المسار التشريعي مع الأعوان البرلمانيين."
- **المادة 7** تعزز اختصاص الوزارة في توجيه ومراجعة النصوص التنظيمية لأية وزارة أخرى لضمان مطابقتها للدستور وللقانون.

هذه الأحكام تسمح للوزارة بقيادة مراجعة قانونية للنصوص الحكومية داخل البرلمان قبل تقديمها، ما يُعزّز من صحة الإجراءات التشريعية ويحافظ على الانسجام مع الإطار الدستوري.

3. التعليمات الحكومية المشتركة

تتم إدارة التنسيق القانوني بناءً على توجيهات صادرة من رئاسة الحكومة، تشمل:

- التأكيد على مراجعة الاستشارات القانونية من قبل مديرية الشؤون القانونية بالوزارة قبل عرضها على البرلمانيين؛
- إلحاق مشمولات قانونية رسمية بملفات المشاريع الحكومية؛
- إخضاع أي مشروع نص تشريعي أو تنظيمي للمراجعة من قبل مدراء مختصين لضمان سلامة الصياغة القانونية والمطابقة الدستورية.

وبذلك تصبح الوزارة، من خلال مهامها التنظيمية، جهة استشارية قانونية مؤهلة إصدارًا وتنفيذًا ضمن النظام التشريعي.

من خلال هذا الإطار، تُمارس الوزارة دورًا جديًا وفنيًا في ضمان سلامة المشروعات القانونية وصيغتها المكملة للضوابط الدستورية، مستحقة بذلك مكانتها كجهة مؤسساتية قانونية متخصصة داخل المنظومة الحكومية[1].

ثانياً: طبيعة الاستشارات القانونية المقدمة

تتنوّع الاستشارات القانونية التي تقدمها وزارة العلاقات مع البرلمان من حيث المضمون والسياق، ويمكن تصنيفها إلى أربعة أصناف رئيسية[2]:

1. استشارات متعلقة بمشاريع النصوص القانونية والتنظيمية

تقوم الوزارة بفحص مشاريع القوانين التي تُعدها القطاعات الوزارية، وتقديم ملاحظات قانونية حولها بهدف:

- التأكد من دستورية النصوص ومطابقتها للاتفاقيات الدولية المصادق عليها.
- تنقيح الصياغة القانونية لضمان الوضوح والدقة والفعالية.
- تفادي الازدواجية أو التناقض مع نصوص قائمة.

2. استشارات مرتبطة بالإجراءات البرلمانية

تدعم الوزارة مختلف القطاعات الوزارية عند تقديمها لمشاريع القوانين أمام البرلمان، أو عند الرد على الأسئلة النيابية، من خلال:

- إعداد مذكرات تفسيرية قانونية تشرح السياق والمبررات القانونية.
- توضيح الحدود الدستورية لاختصاصات الجهة الوزارية المعنية.
- تقديم فتاوى قانونية عند وجود غموض أو خلاف تأويلي.

[1] - صنادي، إلهام وقاضي، كاهنة، **مرجع سبق ذكره** ،ص57.
[2] - صنادي إلهام وقاضي كاهنة، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص63-64.

3. استشارات مرتبطة بالرقابة البرلمانية

عندما تكون الوزارة أو قطاع معين موضوع مساءلة برلمانية، تتدخل وزارة العلاقات مع البرلمان لتقديم استشارات قانونية حول[1]:

- ما إذا كان الموضوع داخلاً ضمن الصلاحيات الوزارية فعلاً.
- كيفية تقديم رد قانوني لا يمس مبدأ استقلالية القضاء أو سرية مداولات مجلس الوزراء.
- الصيغ القانونية للجواب لتفادي التأويلات السياسية أو الإعلامية.

4. استشارات حول مذكرات التفاهم الدولية أو الاتفاقيات

عند إعداد أو مراجعة اتفاقيات دولية، تقدّم الوزارة ملاحظاتها حول:

- توافق الاتفاقية مع التشريعات الوطنية.
- مدى خضوعها لمصادقة البرلمان أو إمكانية تنفيذها بمرسوم.
- أي مقتضيات تُلزم الدولة بأعباء مالية أو قانونية تتطلب نقاشاً تشريعياً.

ثالثاً: آليات تقديم الاستشارات القانونية

تتم ممارسة هذه الوظيفة وفق إجراءات محددة، تضمن الصرامة القانونية والتتبع الإداري[2]:

- وحدة قانونية دائمة داخل وزارة العلاقات مع البرلمان تتولى تحليل ومراجعة النصوص والمراسلات القانونية.
- اعتماد صيغة المذكرة القانونية المرجعية التي تُحرر باللغة القانونية الدقيقة وتُرسل إلى الوزارة الطالبة.
- عقد اجتماعات تشاورية مع الإطارات القانونية للوزارة المعنية للتدقيق في التفاصيل التقنية.
- الاحتفاظ بقاعدة بيانات داخلية للملاحظات القانونية السابقة لتفادي التكرار وتعزيز التراكم المعرفي.

[1] - صنادي إلهام وقاضي كاهنة، **مرجع نفسه** ، ص65.
[2] - صنادي إلهام وقاضي كاهنة، **مرجع سبق ذكره** ، ص66

رابعاً: أهمية الوظيفة الاستشارية في المنظومة القانونية والمؤسساتية

تكتسي هذه الوظيفة بعداً استراتيجياً من حيث[1]:

- تحقيق الانسجام التشريعي وتفادي النزاعات القانونية.
- دعم العمل البرلماني الحكومي من خلال تحسين جودة النصوص والتفاعلات النيابية.
- تعزيز الحوكمة القانونية من خلال مرافقة القرار التنفيذي برؤية قانونية صلبة.

كما تساهم هذه الوظيفة في ترسيخ مبدأ التعاون والتكامل بين الوزارات، إذ تتيح للقطاعات غير القانونية الاستفادة من الكفاءة المتخصصة التي توفرها وزارة العلاقات مع البرلمان.

الفرع الثاني: مرافقة النصوص القانونية في البرلمان

تعد مرافقة النصوص القانونية في البرلمان من أبرز المهام القانونية التي تضطلع بها وزارة العلاقات مع البرلمان، حيث تقوم بدور الوسيط التقني والسياسي بين الحكومة والسلطة التشريعية خلال المسار البرلماني للنصوص القانونية.

ولا يقتصر دور الوزارة على النقل البسيط للنصوص، بل يشمل مواكبة دقيقة لكل مراحل المناقشة البرلمانية، بما في ذلك تقديم التوضيحات القانونية، والتنسيق مع ممثلي القطاعات الوزارية المعنية، وتوفير الردود المكتوبة والشفوية، مع الحرص على احترام الدستور والنظام الداخلي للبرلمان.

أولاً: الإطار القانوني والتنظيمي للمرافقة البرلمانية للنصوص

تعتمد وزارة العلاقات مع البرلمان في أداء مهمّة مرافقة النصوص الحكومية على أطر دستورية وتشريعية وتنظيمية متكاملة، تضمن سيرورة تشريعية مؤسساتية فعّالة ضمن المسارات الرسمية[2]:

1. المرجعية الدستورية: الأدوار المشتركة في التشريع

ينص الدستور الجزائري (المُعدّل 2020) على أن تنظيم العلاقة بين البرلمان والحكومة يتم عبر قانون عضوي، مما يُسند للبرلمان والحكومة وظيفة تشريعية مشتركة، بتوضيح أدائهم التشريعي ضمن وازع دستوري يشترط التنسيق الفعلي في صياغة القوانين .

[1] - شريف محمود، **مرجع سبق ذكره** ، ص175

[2] - أمحمد، مصطفى شبرة ونوري، منير، **"الرقابة البرلمانية على تنفيذ الموازنة في ظل القانون المالي الجديد: رؤية مقارنة حالتي الجزائر وفرنسا"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 24، 2020، ص ص124 ،125

2. النظام الداخلي للمجلسين

ينص النظام الداخلي لكل من المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة على مراحل دقيقة لمسار النصوص، بدءًا من الإيداع، مرورًا بالدراسة الأولية في اللجان، وإعداد تقارير تقنيّة، حتى التصويت النهائي. وهذا النظام يُمثل الخلفية المؤسسية التي تعتمد عليها الوزارة في تنظيم مرافقة مشاريع القوانين، وتوضيح أدوارها في كل مرحلة.

3. المرسوم التنفيذي رقم 20-442 الصادر في 30 ديسمبر 2020

ينظم هذا المرسوم صلاحيات وزارة العلاقات مع البرلمان، وينص في **المادة 4** على إنشاء **مديرية الشؤون القانونية والمؤسساتية** التي تُكلّف بـ:

- مرافقة كافة المشاريع القائمة، بصياغة تقنية تضمن توافقها مع الأطر القانونية والدستورية؛
- متابعة النصوص خلال مراحل النقاش داخل البرلمان؛
- إعداد المذكرات والفقرات التوضيحية اللازمة لشرحها أمام النواب.

إضافةً إلى **المادة 5** التي تُكثّف مهمات الوزارة:

"تنظيم متابعة مشروع قانون منذ إيداعه حتى التصويت، من خلال التنسيق مع اللجان البرلمانية والإجابة على طلبات توضيح النواب".

بهذه النصوص، تُضفى الوزارة طبيعة رسمية إفرازية ومرافقة تقنية نهائية للنصوص التشريعية الحكومية

ثانياً: مراحل مرافقة النصوص القانونية داخل البرلمان

تواكب وزارة العلاقات مع البرلمان النصوص القانونية عبر مراحل دقيقة، وفق تسلسل زمني ومنهجي، يمكن عرضه كما يلي[1]:

1. مرحلة الإيداع والإحالة على اللجان

- تتولى الوزارة التنسيق مع الأمانة العامة للحكومة لإيداع النصوص القانونية في المجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة.

[1] - جعفري، نعيمة، **"دور البرلمان في الرقابة على قوانين المالية في القانون الجزائري"**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 5، العدد 2، 2022.، ص75.

- بعد الإيداع، تتابع إحالة النص إلى اللجنة المختصة وفق النظام الداخلي للغرفة البرلمانية

2. مرحلة دراسة اللجنة المختصة

- تحرص الوزارة على التنسيق بين ممثلي الوزارة المعنية بالنص (مثلاً: وزارة العدل أو الصحة) وبين اللجنة المختصة.
- تُعد الوزارة مذكرات تفسيرية أو أوراق تقنية تشرح مضمون المشروع للنواب.
- كما ترافق ممثلي الحكومة خلال الاجتماعات التمهيدية للرد على الاستفسارات التقنية أو السياسية.

3. مرحلة النقاش العام في الجلسة العلنية

- تعمل الوزارة على تحضير الوزير المعني للرد على تدخلات النواب في الجلسة العامة.
- كما تُشرف على إعداد مداخلات ختامية للحكومة تعكس الموقف الرسمي القانوني.
- في بعض الحالات، تقوم الوزارة بتعديل بعض الصيغ القانونية بالتنسيق مع الأمانة العامة للحكومة لتفادي أي طعون لاحقة.

4. مرحلة التصويت وتحضير النص النهائي

- تضمن الوزارة انسجام الصيغة النهائية مع التعديلات التي صادق عليها البرلمان.
- وتنسق مع لجنة الصياغة أو المقرر العام في البرلمان لضمان دقة النصوص.
- كما تحرر تقارير قانونية بشأن مدى مطابقة التعديلات مع الدستور والتشريعات السارية.

ثالثاً: دور الوزارة في تأطير تدخلات ممثلي الحكومة

تلعب وزارة العلاقات مع البرلمان دوراً محورياً في[1]:

- تدريب وإعداد ممثلي الوزارات قبل حضورهم جلسات اللجان أو الجلسات العامة.
- تزويدهم بملفات تقنية وقانونية كاملة حول خلفيات النص ومشكلاته المحتملة.
- توجيههم إلى الحجج الدستورية والتنظيمية التي يمكنهم استخدامها عند الرد.

[1] - جعفري، نعيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص77.

رابعاً: أهمية مرافقة النصوص في ضمان نجاعة العمل التشريعي

إن الدور الذي تضطلع به وزارة العلاقات مع البرلمان في هذا المجال يتسم بخصائص استراتيجية[1]:

- ضمان احترام المنظومة القانونية الوطنية.
- تفادي التعارض أو الغموض في النصوص قبل التصديق.
- تقليل عدد القوانين التي تُعاد إلى الحكومة أو تُرفض بسبب نقائص قانونية أو صياغية.
- تعزيز الثقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية من خلال تعامل قانوني واضح ومحترف.

إن مرافقة النصوص القانونية في البرلمان تُمثل جوهر العلاقة المؤسساتية بين الحكومة والسلطة التشريعية، وتُجسد الدور التقني والسياسي لوزارة العلاقات مع البرلمان في ضبط العملية التشريعية. وبفضل هذه الوظيفة، تُعزز نجاعة التشريع، وتُحترم المشروعية الدستورية، وتُحاط الحكومة بإطار قانوني متين يُمكّنها من أداء مهامها ضمن دولة القانون.

[1] - جعفري، نعيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص78.

الفرع الثالث: صياغة المذكرات التفسيرية والتقارير

تلعب **المذكرات التفسيرية والتقارير القانونية** دورًا حاسمًا في العملية التشريعية، كونها أدوات فنية وقانونية تُرافق النصوص المقترحة من قبل الحكومة أثناء عرضها على البرلمان. وتضطلع وزارة العلاقات مع البرلمان بمهمة إعداد أو تنسيق صياغة هذه الوثائق، باعتبارها آليات لتوضيح خلفيات النصوص، سياقاتها، مقاصدها، وانعكاساتها القانونية والاجتماعية.
تُعَدّ هذه المذكرات واجهة تبريرية للمشاريع القانونية، تُبرِز مدى اتساق النص مع الدستور والسياسات العمومية، كما تعزز من فرص قبوله من قبل البرلمان.

أولاً: المذكرات التفسيرية – الوظيفة والهيكلة

1. تعريف المذكرة التفسيرية

المذكرة التفسيرية هي وثيقة قانونية رسمية تُرفق مع أي مشروع قانون يُحال على البرلمان، وتُعد بمثابة "دليل تمهيدي" لفهم مضمون النص، أبعاده التشريعية، والغايات التي يرمي إلى تحقيقها.

2. الجهات المعنية بصياغتها

- الوزارة أو القطاع المبادر بالنص (مثلاً وزارة العدل، وزارة التربية... إلخ).
- وزارة العلاقات مع البرلمان: تتدخل بصفتها منسقًا ومراجِعًا للصياغة من أجل ضبط المنهجية وضمان المطابقة مع القواعد الدستورية والبرلمانية.
- الأمانة العامة للحكومة: الجهة المعنية بالمراجعة الشكلية والنهائية[1].

3. عناصر المذكرة التفسيرية

تتكوّن المذكرة التفسيرية عادة من:

- **عرض الإشكالية** :ما هو السياق الذي استوجب سن القانون؟
- **التشخيص القانوني** :ما هي النقائص في الإطار القانوني الحالي؟
- **الأهداف العامة والخاصة** :ماذا تسعى الحكومة لتحقيقه؟

[1] - مجالدي، رميساء وبداوي، نريمان، **الرقابة على دستورية النظام الداخلي لغرفتي البرلمان في النظام الدستوري الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، جامعة قالمة، 2024.، ص45.

- **مضامين النص المحوريّة** :شرح المواد الأساسية.
- **الآثار القانونية والمؤسساتية** :كيف يؤثر النص على النصوص السابقة أو المؤسسات القائمة؟
- **المرجعية القانونية والدستورية** :ما هو الأساس الدستوري لإصدار النص؟[1]

ثانياً: إعداد التقارير القانونية – وظيفة التقييم والمتابعة

1. أنواع التقارير التي تعدّها الوزارة

- **تقارير قبلية** :تُعد قبل مناقشة النص لتقييم جاهزيته ومدى توافقه مع التوجهات الدستورية.
- **تقارير تتبعية** :ترصد تفاعل اللجان البرلمانية مع النص، تقترح تعديلات، وتنبّه إلى مخاطر قانونية محتملة.
- **تقارير ختامية** :تُعد بعد المصادقة على النص لتقييم العملية التشريعية برمتها.

2. أهداف التقارير القانونية

- دعم اتخاذ القرار الحكومي بشأن كيفية التعامل مع الملاحظات البرلمانية.
- رصد النقاش البرلماني بدقة لتوثيق مواقف الفاعلين وقياس الانسجام أو الخلاف.
- اقتراح حلول بديلة في حال وجود اعتراضات قانونية أو سياسية على النص.

3. مضمون التقارير

- تحليل المداخلات البرلمانية المتعلقة بالنص.
- إبراز النقاط القانونية الخلافية.
- توصيات بشأن التعديلات المقترحة.
- استشراف تأثير التصويت على النص في حال رفض بعض مواده[2].

[1] - مجالدي، رميساء وبداوي، نريمان، **مرجع سبق ذكره** .، ص46.
[2] - مجالدي، رميساء وبداوي، نريمان، **مرجع نفسه** ص47.

ثالثاً: أهمية المذكرات والتقارير في دعم العملية التشريعية

- **أداة تبرير وتقوية للمشاريع الحكومية** : تُمكّن المذكرات التفسيرية من كسب دعم النواب وتوفير الحجج القانونية والدستورية التي تدعم موقف الحكومة.
- **توثيق النقاش البرلماني** : تلعب التقارير دورًا في بناء قاعدة بيانات تشريعية تساعد على تتبع تطور النصوص القانونية وتحليل نقاط القوة والضعف في الأداء الحكومي البرلماني.
- **تجنب الطعون الدستورية** : تسهم المذكرات التفسيرية المحكمة والتقارير القانونية الدقيقة في تفادي التعارض مع الدستور أو المعاهدات الدولية، وبالتالي تحمي الحكومة من الطعون بعد إصدار النصوص[1].

إن صياغة المذكرات التفسيرية والتقارير القانونية تمثل ركيزة أساسية من ركائز الدعم القانوني الحكومي داخل البرلمان، وتُسهم بشكل فعّال في ضمان انسجام العملية التشريعية مع المبادئ الدستورية والمعايير الدولية. وتُظهر هذه المهمة الدور المحوري لوزارة العلاقات مع البرلمان بوصفها الحارس القانوني والتقني للمسار التشريعي، بما يعزز دولة القانون وشرعية العمل الحكومي.

[1] - بن السيحمو، محمد المهدي بن مولاي مبارك، **"الاستجواب البرلماني كآلية من آليات الرقابة البرلمانية في النظام الدستوري الجزائري"**، **مجلة الحقيقة**، العدد 1، 2015.،ص35.

المطلب الثاني: المهام الاتصالية والتوعوية للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

تلعب وزارة العلاقات مع البرلمان دورًا محوريًا في المجال الاتصالي من خلال ضمان انسيابية المعلومات بين الحكومة والبرلمان، وتعزيز التواصل مع وسائل الإعلام والرأي العام، إلى جانب الاضطلاع بمهام توعوية تهدف إلى نشر الثقافة البرلمانية وترسيخ قيم المشاركة والمؤسساتية داخل المجتمع.

الفرع الأول: التواصل المؤسساتي والإعلامي

يُعدّ التواصل المؤسساتي والإعلامي من أهم الوظائف الحيوية التي تضطلع بها الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، لما له من دور جوهري في تعزيز الشفافية، وتوضيح المواقف الحكومية، وبناء علاقة تفاعلية فعّالة بين مؤسسات الدولة والمجتمع. فالتواصل ليس مجرد نقل للمعلومات، بل هو عملية إستراتيجية تُسهم في صياغة الرأي العام، وتدعيم الشرعية السياسية، وضمان انسيابية العلاقة بين الفاعلين المؤسساتيين.

أولاً: وظيفة الإعلام المؤسساتي في دعم الشفافية

يلعب الإعلام المؤسساتي دوراً مركزياً في[1]:

- إبراز أنشطة الوزارة وتدخلاتها البرلمانية، وتوضيح مسارات العمل الحكومي.
- نقل المعلومة الرسمية للرأي العام بشكل منتظم ودقيق، بهدف بناء جسور الثقة بين المواطنين والمؤسسات.
- دحض الإشاعات وتصحيح المغالطات الإعلامية ذات الصلة بأعمال الوزارة أو النقاشات البرلمانية.

ويُعدّ هذا الشكل من الإعلام أداة فعالة لتعزيز التواصل بين الوزارة ومختلف الفاعلين من نواب، إعلاميين، ومواطنين

[1] - دردور، فريد، **الإعلام والعلاقات المؤسساتية في الوزارات الجزائرية: دراسة حالة وزارة العلاقات مع البرلمان**، مجلة الإدارة والسياسة العامة، العدد 15، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، 2022.،ص145.

ثانيًا: تنسيق الخطاب الإعلامي بين الحكومة والبرلمان

باعتبارها واجهة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، تقوم الوزارة بـ[1]:

- تنسيق الردود الحكومية على الأسئلة البرلمانية، سواء في إطار جلسات الأسئلة الشفوية أو الكتابية.
- إعداد بلاغات رسمية موحدة تعكس الموقف الحكومي وتُعرض بشكل منسق أمام البرلمان.
- تنظيم الندوات الصحفية عقب الاجتماعات البرلمانية الهامة أو الأحداث التشريعية الكبرى.

يسمح هذا التنسيق بضمان انسجام الخطاب السياسي وتوحيد الرسائل الموجهة لمختلف الأطراف.

ثالثًا: أدوات التواصل المؤسساتي المعتمدة

تعتمد الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان مجموعة من الوسائل المؤسساتية لتفعيل تواصلها، من أهمها[2]:

- **الموقع الإلكتروني الرسمي**، الذي يُوفّر معلومات دقيقة حول أنشطة الوزارة، التقارير، البيانات، والنصوص القانونية.
- **صفحات التواصل الاجتماعي الرسمية** كوسيلة للتفاعل السريع مع المواطنين والمتتبعين.
- **النشرات والدوريات الداخلية** التي تُوزّع على نواب البرلمان والمصالح الحكومية.
- **التقارير السنوية** التي تُعرض على البرلمان وتُقدّم حصيلة التنسيق وأداء الوزارة.

توفر هذه الأدوات إطاراً متكاملاً للتواصل المؤسسي المعاصر، وفق مقاربات رقمية ومهنية متقدمة.

[1] - دردور، فريد، **مرجع سبق ذكره** ،ص146.
[2] - دردور، فريد، **مرجع نفسه** ،ص147.

رابعًا: التكوين والتمكين في مجال الاتصال

تسعى الوزارة أيضاً إلى بناء قدرات مواردها البشرية في مجال الاتصال المؤسساتي من خلال[1]:

- تنظيم دورات تكوينية لفائدة موظفي المصالح الإعلامية والعلاقات العامة.
- تطوير المهارات التفاوضية والتواصلية لأطر الوزارة الذين يتفاعلون مع البرلمان.
- إرساء منظومة داخلية للاتصال تعتمد على معايير الجودة والسرعة والفعالية في تمرير المعلومات.

هذه الجهود تُعزز من قدرة الوزارة على التعاطي المهني مع التحديات الإعلامية والسياسية.

يمثل التواصل المؤسساتي والإعلامي أحد الركائز الأساسية في أداء الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، ليس فقط في بُعده التقني، بل باعتباره أداة لبناء الثقة وتكريس الديمقراطية التشاركية. ومن خلال التفاعل مع البرلمان والإعلام والرأي العام، تُسهم الوزارة في تطوير الثقافة السياسية وتعزيز الشرعية المؤسساتية، بما يتماشى مع التحولات التي تعرفها البيئة السياسية والإعلامية الوطنية.

[1] - دردور، فريد، **مرجع سبق ذكره** ،ص148.

الفرع الثاني: إصدار البيانات والتقارير الرسمية

في بيئة مؤسساتية تتطلب أعلى درجات الشفافية والمساءلة، تلعب وزارة العلاقات مع البرلمان دورًا مركزيًا في ضمان تدفق المعلومات القانونية والتشريعية من الحكومة إلى البرلمان والمواطنين. ويُعد إصدار البيانات والتقارير الرسمية أحد المرتكزات الجوهرية لهذا التواصل المؤسساتي، حيث تُستخدم كوسيلة لتأطير النقاش العمومي، وتقديم التوضيحات حول السياسات الحكومية، وتتبع الأداء التشريعي والتنفيذي في علاقته بالبرلمان.

أولاً: الإطار المفاهيمي لإصدار البيانات والتقارير الرسمية

1. **البيانات الرسمية:** هي تصريحات مكتوبة أو شفهية تصدرها الوزارة بصفة دورية أو ظرفية، تهدف إلى الإخبار أو التوضيح أو الرد على الأحداث والتطورات ذات الصلة بالعلاقة بين الحكومة والبرلمان. وهي تمثل الموقف الرسمي للدولة في شأن معيّن، وتُوجَّه عادة للرأي العام، الإعلام، أو النواب.
2. **التقارير الرسمية:** هي وثائق تحليلية وتقييمية مفصّلة تصدرها الوزارة، إما بصفة دورية أو في نهاية دورة برلمانية، وتتناول الأنشطة التشريعية والرقابية التي تمت بين الحكومة والبرلمان، مع تحليل للتحديات والنتائج والاقتراحات المستقبلية.

ثانياً: أنواع البيانات والتقارير الصادرة عن الوزارة

1. البيانات الإعلامية:

تُصدر الوزارة بيانات صحفية بشأن:

- مشاريع القوانين المحالة إلى البرلمان.
- التعديلات التي تقترحها الحكومة أو النواب.
- المواقف الحكومية من النقاشات البرلمانية.
- التوضيحات حول تصريحات أو أحداث مؤسسية متداولة إعلاميًا[1].

[1] - عبد العزيز بوشعيتة، **الدور الرقابي لمجلس الأمة في النظام الدستوري الجزائري**، الجزائر، 2018.، ص385.

2. التقارير البرلمانية السنوية:

تصدر الوزارة تقريرًا سنويًا أو نصف سنوي عن العلاقة بين الحكومة والبرلمان، يتضمن:

- عدد مشاريع القوانين المقدمة.
- عدد الأسئلة الشفوية والكتابية.
- نسبة الحضور الوزاري.
- التحديات المطروحة خلال الدورات البرلمانية.

3. التقارير الخاصة:

تصدر الوزارة أحيانًا تقارير خاصة حول:

- قانون مالي معين.
- حصيلة التشريع القطاعي.
- استجابة الحكومة لتقارير المجالس الدستورية (مثل مجلس المحاسبة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي)[1].

ثالثاً: أهمية إصدار البيانات والتقارير الرسمية

1. ترسيخ مبدأ الشفافية والمساءلة

إصدار البيانات والتقارير يمثل وسيلة رسمية وموثوقة لتوضيح مواقف الحكومة وقراراتها، كما يُسهم في الحد من الشائعات والتأويلات غير المؤسسة التي قد تؤثر على صورة العمل الحكومي أو تضعف الثقة العامة.

2. دعم الفعل البرلماني

تمكن التقارير البرلمانيين من:

- تقييم مدى تجاوب الحكومة.
- بناء أسئلتهم الرقابية على معطيات رسمية.

[1] - عبد العزيز بوشعيتة، **مرجع سبق ذكره** ،ص386.

- تطوير مقترحات قوانين أو تعديل النصوص استنادًا إلى بيانات دقيقة.

3. توفير معطيات لصناع القرار والإعلام

تُستخدم هذه الوثائق كمصدر أساسي للمحللين، الصحفيين، والمجتمع المدني، كما تساهم في خلق رأي عام واعٍ ومبني على معلومات دقيقة، مما يدعم الاستقرار السياسي[1].

رابعاً: آليات إعداد وإصدار البيانات والتقارير

1. التنسيق الداخلي بين المديريات

يتم إعداد البيانات والتقارير في إطار عمل مشترك بين[2]:

- مديرية التنسيق البرلماني و مديرية الشؤون القانونية.
- مديرية الإعلام والتوثيق.

2. اعتماد منهجية علمية وتحليلية

- تُعتمد منهجيات التتبع الكمي (إحصائيات، مؤشرات الأداء)، والنوعي (تحليل النصوص والنقاشات).

3. المصادقة الرسمية

قبل النشر، تمرّ البيانات والتقارير عبر قنوات المصادقة الإدارية على مستوى الوزارة، وقد تُعرض على رئاسة الحكومة إذا كانت تتعلق بمواقف سياسية حساسة.

إن إصدار البيانات والتقارير الرسمية من قبل وزارة العلاقات مع البرلمان يُمثل حلقة حيوية في بنية التواصل الديمقراطي والمؤسساتي للدولة. فهو يُشكل أداة للتفسير والتأطير، يربط بين العمل الحكومي والمجتمع، ويوفر أرضية معرفية تُمكّن البرلمان من أداء وظائفه على نحو أفضل. ولضمان فعاليته، يجب تطوير هذا المسار من خلال التكوين المستمر، وتعزيز الرقمنة، وتوحيد المعايير التنسيقية بين مختلف الفاعلين في الإدارة العمومية[3].

[1] - مفتاح حرشاو، **الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة**، الجزائر، دار الفجز ، 2018.، ص185.
[2] - مفتاح حرشاو، **مرجع سبق ذكره**، ص186.
[3] - مفتاح حرشاو، **مرجع نفسه** ، ص187.

الفرع الثالث: تعزيز الوعي البرلماني لدى الرأي العام

في ظل تطور الممارسة الديمقراطية واتساع الفضاء العمومي، أصبحت الحاجة ملحة إلى تعزيز وعي المواطن بدور المؤسسة التشريعية، وبخاصةٍ بما يتعلّق بوظائف البرلمان، آليات المساءلة، ومجالات العمل الحكومي المرتبط به. وهنا تبرز وزارة العلاقات مع البرلمان باعتبارها فاعلًا محوريًا في ترسيخ هذا الوعي، من خلال برامج تواصلية، وأنشطة توعوية، ومبادرات تربط بين المؤسسة التشريعية والمجتمع المدني، وتساهم في تحقيق الشفافية، تقريب البرلمان من المواطن، وتحفيز المشاركة السياسية الواعية.

أولًا: المفهوم والأهداف

1. تعريف الوعي البرلماني:

الوعي البرلماني هو مدى إدراك المواطنين لأدوار البرلمان وصلاحياته وآليات اشتغاله، وعلاقات الرقابة والتشريع التي تربطه بالحكومة، إلى جانب فهم أهمية المساهمة المجتمعية في النقاشات والسياسات العمومية التي تمر عبر المؤسسة التشريعية.

2. الأهداف الاستراتيجية لتعزيز هذا الوعي:

- تقريب المؤسسة البرلمانية من المواطن.
- نشر ثقافة الرقابة والمساءلة والمشاركة.
- تحصين الديمقراطية التمثيلية من اللامبالاة أو الشعبوية.
- توفير المعطيات التشريعية والرقابية بشكل مبسط ومتاح[1].

[1] - عباس عمار، **الرقابة البرلمانية على عمل الحكومة في النظام الدستوري الجزائري**، دار الخلدونية، الجزائر، 2016 ، ص155.

ثانيًا: أدوات تعزيز الوعي البرلماني

1. حملات التوعية المجتمعية

تعمل الوزارة على **إطلاق حملات وطنية** تهدف إلى تعريف المواطنين بدور البرلمان، من خلال:

- إنتاج مطويات ومجلات مبسطة توضح الوظائف البرلمانية.
- نشر فيديوهات توعوية قصيرة حول مراحل سن القوانين أو آليات مساءلة الحكومة.
- تنظيم أيام مفتوحة في البرلمان بالتعاون مع مؤسسته الإدارية

2. البرامج التكوينية في المؤسسات التعليمية

بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي، تطلق الوزارة مبادرات للتربية على الشأن العام عبر:

- إدماج مفاهيم العمل البرلماني في المناهج المدرسية.
- تنظيم زيارات لطلبة الجامعات لمتابعة الجلسات العامة.
- عقد ندوات وورشات تشاركية مع طلبة العلوم القانونية والسياسية.

3. الاستعمال الذكي للإعلام والوسائط الرقمية

أصبحت الوزارة تعتمد على الرقمنة كوسيلة استراتيجية لتعزيز الوعي، من خلال:

- تطوير منصة إلكترونية لنشر المعلومات البرلمانية.
- بث مباشر للجلسات البرلمانية مع تعليقات مبسطة.
- التفاعل عبر مواقع التواصل الاجتماعي مع النقاشات البرلمانية الجارية[1]..

[1] - عباس، عمار، **مرجع سبق ذكره** ، ص156.

ثالثًا: الشراكة مع المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية

1. إشراك منظمات المجتمع المدني

- عقد شراكات مع الجمعيات المتخصصة في التثقيف المدني.
- دعم مشاريع تربوية توعوية موجهة للفئات الهشة (النساء، الشباب، القرويين).
- تنظيم مناظرات محلية حول القوانين المطروحة على البرلمان.

2. تحفيز الإعلام العمومي والخاص على التغطية التوعوية

- توفير المعطيات والمصادر الصحفية لوسائل الإعلام.
- تنظيم دورات تكوينية للصحفيين في التغطية البرلمانية.
- بث برامج إذاعية وتلفزية تشرح بطريقة مبسطة مضامين القوانين قيد النقاش[1]..

إن تعزيز الوعي البرلماني لدى الرأي العام ليس مجرد واجب تواصلي، بل هو دعامة أساسية لبناء الديمقراطية وتعزيز المشاركة السياسية .ووزارة العلاقات مع البرلمان، بما لها من موقع تقاطع بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، تتحمّل مسؤولية مركزية في دمقرطة المعلومة البرلمانية، وتبسيط العمل التشريعي، وتحفيز الانخراط المجتمعي الواعي والمسؤول .ويتطلب هذا الدور انفتاحًا مستمرًا على الابتكار التواصلي، وعلى الشراكات مع الفاعلين في الحقل المدني والإعلامي والتربوي[2].

[1] - عباس، عمار، **مرجع سبق ذكره** ، ص158.
[2] - عباس، عمار، **مرجع نفسه** ، ص159.

خلاصة الفصل الثاني

في ضوء ما تم عرضه في هذا الفصل، يتضح أن وزارة العلاقات مع البرلمان تضطلع بدور محوري في ترسيخ مبدأ التكامل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وذلك من خلال ممارستها لاختصاصات وظيفية دقيقة تزاوج بين التنسيق السياسي، والدعم القانوني، والعمل الاتصالي المؤسسي.

فمن جهة، أظهرت الوظيفة التنسيقية للوزارة أهميتها في ضمان حضور الحكومة في البرلمان، وتيسير التواصل المنظم بين الطرفين، سواء عبر تدبير مشاركة الوزراء في الجلسات، أو تأطير آليات الرقابة البرلمانية، أو من خلال مواكبة أعمال اللجان الدائمة. كما يتجلى هذا التنسيق أيضاً في علاقاتها مع رئاسة الحكومة، والمؤسسات الدستورية، وباقي القطاعات الوزارية، في إطار تكامل مؤسساتي يسهم في فعالية العمل الحكومي والتشريعي.

ومن جهة أخرى، فإن المهام القانونية والتواصلية للوزارة تُعزز من قدرتها على مواكبة مسار التشريع، من خلال تقديم الاستشارات القانونية وصياغة المذكرات والتقارير التفسيرية، إضافة إلى اضطلاعها بدور اتصالي وتوعوي مهم، يجعل من المؤسسة البرلمانية أكثر قرباً من المواطنين وأكثر وضوحاً في أدائها العام.

وعليه، فإن هذا الفصل قد بيّن بوضوح أن الوزارة ليست مجرد قناة اتصال بين الحكومة والبرلمان، بل هي فاعل مؤسساتي مركزي يُمارس صلاحيات متعددة الأبعاد، تُسهم في دعم المسار الديمقراطي، وترسيخ ثقافة الشفافية والمؤسسية داخل الدولة.

الخاتمة

الخاتمة

إنّ دراسة النظام القانوني للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان لا تندرج فقط ضمن إطار البحث المؤسسي والإداري، بل تمثل في جوهرها محاولة علمية لفهم البنية السياسية والتنظيمية التي تضبط العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في الدولة الجزائرية. وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تسلط الضوء على جهاز حكومي يلعب دوراً استراتيجياً في بناء الجسور بين الحكومة والبرلمان، في ظل المتغيرات الدستورية التي عرفتها الجزائر، ولا سيما بعد تعديل دستور 2020، الذي رسخ مبادئ جديدة تتعلق بالديمقراطية التشاركية، والرقابة البرلمانية، وتعزيز مكانة المواطن في الحياة السياسية.

ومن خلال هذا البحث، سعينا إلى تحليل الأطر القانونية والتنظيمية التي أسست لهذه الوزارة، وتتبع المسار التاريخي لتطورها ضمن المشهد المؤسسي، مع محاولة رصد وظائفها ومهامها المختلفة، سواء على المستوى التنسيقي أو التشريعي أو الاتصالي. وقد مكّننا هذا التناول من الوقوف على النقاط الإيجابية في أداء الوزارة، وكذلك التحديات التي تعترضها في ممارسة أدوارها بفعالية.

إن النتائج التي توصلنا إليها، والملاحظات المستخلصة من التحليل المزدوج القانوني والتنظيمي، تؤكد أن هذه الوزارة تعد إحدى الركائز الحيوية لضمان الانسجام بين السلطات، وتثبيت الممارسات الديمقراطية داخل الدولة، مما يستدعي مزيداً من البحث والتطوير والتقييم المستمر لأدائها وهياكلها وآليات عملها.

أولاً: النتائج المتوصّل إليها

1. **الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان تمثل آلية دستورية مؤسساتية** تم إنشاؤها من أجل تحقيق التنسيق الفعّال بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، بما يعزز مبدأ التوازن بين السلطات ويضمن السير الحسن للمؤسسات.

2. **التأطير القانوني لهذه الوزارة يستند إلى جملة من النصوص القانونية والتنظيمية،** أبرزها المرسوم التنفيذي رقم 98-04 المؤرخ في 17 يناير 1998، والمرسوم التنفيذي رقم 20-442 المؤرخ في 15 أكتوبر 2020، والتي تُحدّد صلاحياتها واختصاصاتها بدقة.

3. **شهدت هذه الوزارة تطوراً هيكلياً وتنظيمياً ملحوظاً،** خاصة بعد التعديل الدستوري لسنة 2020، الذي أفرز ديناميكية جديدة في علاقة الحكومة بالبرلمان، من خلال التوسيع النسبي لصلاحيات النواب وتعزيز أدوارهم الرقابية.

4. **تلعب الوزارة دوراً محورياً في مواكبة ومرافقة المشاريع التشريعية،** من لحظة إعدادها على مستوى الحكومة إلى غاية عرضها على البرلمان والمصادقة عليها، كما تُساهم في توضيح وتفسير النصوص القانونية للنواب وتوفير الدعم التقني اللازم.

5. **تُمارس الوزارة أيضاً وظائف اتصال وتوعية داخل الفضاء الحكومي،** حيث تسهر على تفعيل قنوات الحوار المؤسساتي، والاستجابة لأسئلة واستفسارات النواب، وتوفير المعلومات التشريعية في الوقت المناسب.

6. **يبقى التحدي الأكبر أمام الوزارة في ضمان فعالية التنسيق ودقة الاستجابة للبرلمان،** في ظل السياق السياسي المتجدد والمطالب الشعبية المتزايدة للشفافية والمساءلة.

ثانياً: الاقتراحات

استناداً إلى ما توصلت إليه الدراسة، يمكن اقتراح ما يلي:

1. **ضرورة تعزيز الإطار القانوني للوزارة بنصوص تنظيمية أكثر تفصيلاً**، توضح بدقة مهام المديريات الفرعية وآليات التنسيق الداخلي والخارجي.
2. **تفعيل رقمنة الاتصال المؤسساتي بين الوزارة والبرلمان**، عبر إنشاء منصة تشريعية إلكترونية تضمن سرعة الوصول إلى الوثائق، وتتبع مسار النصوص التشريعية.
3. **توسيع نطاق التكوين المستمر للكوادر الإدارية داخل الوزارة**، وخاصة في الجوانب التقنية للتشريع الدستوري والبرلماني، بما يعزز مهنيتهم وكفاءتهم في التعامل مع البرلمان.
4. **تشجيع إنشاء وحدات بحث قانوني داخل الوزارة**، تهتم بتحليل وتقييم الأثر القانوني للتشريعات قبل إحالتها للبرلمان، لضمان جودة التشريع.
5. **إعادة النظر في بعض الآليات التقليدية في متابعة الأسئلة البرلمانية**، بتبني منهجية أكثر مرونة وشفافية في الرد وتقديم المعلومات.
6. **تعزيز التعاون بين الوزارة واللجان البرلمانية الدائمة**، من خلال عقد لقاءات دورية وورشات عمل تقنية ومؤسساتية.

ثالثاً: آفاق الدراسة

تمثل هذه الدراسة مساهمة أولية في فهم الأبعاد القانونية والتنظيمية للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، إلا أن الموضوع يفتح آفاقاً بحثية متعددة يمكن التوسع فيها مستقبلاً، من بينها:

- **دراسة مقارنة لدور وزارات مماثلة في الأنظمة البرلمانية الأخرى**، قصد الوقوف على أفضل الممارسات في التنسيق التشريعي.
- **تحليل دور الوزارة في دعم الرقابة البرلمانية**، ومدى تأثيرها في مساءلة الجهاز التنفيذي من خلال الأسئلة الشفوية والكتابية.
- **دراسة علاقة الوزارة بالمجتمع المدني والمنظمات السياسية**، خاصة في سياق إعداد مشاريع القوانين ذات الطابع التشاوري.
- **البحث في حدود السلطة التقديرية للوزارة**، بين وظيفتها التقنية ومكانتها السياسية ضمن هيكل الحكومة.

وفي الأخير، تبقى الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان إحدى ركائز البناء المؤسسي للدولة الجزائرية الحديثة، ويقع على عاتقها مسؤولية مزدوجة في ترسيخ قواعد دولة القانون والمؤسسات، وضمان شفافية العلاقة بين ممثلي الشعب والحكومة، في أفق تحقيق دولة ديمقراطية قائمة على المشاركة والمساءلة وسيادة القانون.

قائمة المصادر المراجع

أ. قائمة المصادر

أولاً: الوثائق الرسمية

1. القوانين العضوية

- **القانون العضوي رقم 16-12**، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات بينهما وبين الحكومة، **الجريدة الرسمية رقم 50**، الصادرة بتاريخ **25أغسطس 2016**.
- **القانون العضوي 23-06**، يعدل و يتتم القانون العضوي 16-12 و الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي و الامة و عملها ،الجريدة رسمية رقم 37

ثانياً: النصوص القانونية

أ. المراسيم الرئاسية:

- **المرسوم الرئاسي رقم 97-321**، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، **الجريدة الرسمية رقم 04**، الصادرة بتاريخ **19أكتوبر 1997**.
- **المرسوم الرئاسي رقم 19-111**، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، **الجريدة الرسمية رقم 31**، الصادرة بتاريخ **31مارس 2019**.
- **المرسوم الرئاسي رقم 20-442**، المتعلق بالتعديل الدستوري، **الجريدة الرسمية رقم 82**، الصادرة بتاريخ **30ديسمبر 2020**.

ب. المراسيم التنفيذية:

- **المرسوم التنفيذي رقم 98-04**، المحدد لصلاحيات الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، **الجريدة الرسمية رقم 04**، الصادرة بتاريخ **17يناير 1998**.
- **المرسوم التنفيذي رقم 98-024**، المتعلق بالتنسيق المؤسساتي داخل البرلمان، **الجريدة الرسمية رقم 05**، الصادرة بتاريخ **10فبراير 1998**.

ب. قائمة المراجع

أولًا: الكتب

1. بلعالية، عبد الرزاق .**الإدارة العمومية وتطور الهيكلة الوزارية في الجزائر** .الجزائر: دار الأمة، 2017.

2. بن سالم جمال، **الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة**، بيت الأفكار، الجزائر، 2020.

3. بن سعيد صبرينة، **الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة**، دار الباحث، الجزائر، 2022.

4. بن يمينة، ليلى .**التنسيق بين المصالح الإدارية: من النظرية إلى الممارسة** .الجزائر: دار الفكر، 2022.

5. بوعزيز، مراد .**الوظيفة التنسيقية للمؤسسات الوزارية في النظام الجزائري** .الجزائر: دار الفجر، 2021.

6. خنوسي، عبد الكريم .**الوظيفة التنسيقية في الهياكل الإدارية الجزائرية** .الجزائر: دار الأمة، 2020.

7. زروقي يونس، **العلاقات بين الحكومة والبرلمان**، دار الفكر الجامعي، الجزائر، 2019.

1. زروقي، سمير .**الإصلاحات السياسية ودورها في تطوير الأداء الحكومي** .الجزائر: دار الأمل، 2022.

2. سعدي، نور الدين .**صنع القرار في الوزارات السيادية: الأطر القانونية والإدارية** .الجزائر: دار الفكر المؤسسي، 2020.

3. عباس عمار، **الرقابة البرلمانية على عمل الحكومة في النظام الدستوري الجزائري**، دار الخلدونية، الجزائر، 2016.

4. عبد العزيز بوشعيتة، **الدور الرقابي لمجلس الأمة في النظام الدستوري الجزائري**، الجزائر، 2018.

5. عبو علي، **الرقابة البرلمانية على السياسات الحكومية**، دار الفكر، الجزائر، 2015.

6. مفتاح حرشاو، **الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة**، دار الفجر، الجزائر، 2018.

ثانيًا: المذكرات والأطروحات الأكاديمية

1. بوعافية، زهرة .**التغيرات البنيوية في الوزارات: وزارة المكلفة بالعلاقات** .أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة ورقلة، 2021.
2. جابو ربي إسماعيل، **أدوات الرقابة البرلمانية – دراسة مقارنة بين التعديل الدستوري 2016 ودستور 2020**، .مذكرة لنيل شهادة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2021.
3. زغيمي، وليد .**التنظيم الداخلي للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان: دراسة تحليلية** .مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة الجزائر 1، 2021.
4. صنادي إلهام وقاضي كاهنة، **الرقابة البرلمانية على الأداء الحكومي – دراسة في ضوء دستور 1996**، رسالة ماجستير، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، 2015.
5. طالبي، حسام الدين .**التنظيم الإداري وآليات اتخاذ القرار في الإدارة الجزائرية: وزارة العلاقات مع البرلمان نموذجًا** .مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية، 2022.
6. عمار، شيحة .**العمل الإداري والتنسيق داخل الوزارات: الواقع والتحديات** .مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة أدرار، 2022.
7. قادري، خولة .**التنظيم الداخلي لوزارة العلاقات مع البرلمان: دراسة تحليلية** .مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة مستغانم، 2022.
8. مجالدي رميساء وبداوي نريمان، **الرقابة على دستورية النظام الداخلي لغرفتي البرلمان في النظام الدستوري الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة قالمة، 2024.
9. مداني، صالح .**تطور التنظيم الداخلي للوزارات: دراسة حالة وزارة العلاقات مع البرلمان** . مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة مستغانم، 2024.
10. معيوف، ياسين .**دور آليات التسيير الحديثة في تحسين الأداء الوزاري: وزارة العلاقات مع البرلمان أنموذجًا** .مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة سطيف 2، 2021.
11. مقران، أحمد .**إعادة توزيع المهام داخل الوزارات الجزائرية: دراسة تحليلية مقارنة** . مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة عنابة، 2022.

12. نكروف، حسان .**فعالية التنسيق بين الحكومة والبرلمان: قراءة في دور وزارة العلاقات مع البرلمان** .أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2023.

13. هني، زينب .**توزيع المصالح والمديريات في التنظيم الوزاري الجزائري** .مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة قسنطينة، 2023.

ثالثًا: المقالات العلمية المحكمة

1. أحمد خليفي، "**الاستجواب البرلماني كآلية من آليات الرقابة البرلمانية في النظام الدستوري الجزائري**"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 2، 2016.

2. أمحمد مصطفى شبرة ونوري منير، "**الرقابة البرلمانية على تنفيذ الموازنة في ظل القانون المالي الجديد: رؤية مقارنة حالتي الجزائر وفرنسا**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 24، 2020.

3. بن السيحمو محمد المهدي بن مولاي مبارك، "**الاستجواب البرلماني كآلية من آليات الرقابة البرلمانية في النظام الدستوري الجزائري**"، مجلة الحقيقة، العدد 1، 2015.

4. تواتي، نور الدين. "**فعالية آليات التنسيق والإدارة في الهياكل المركزية** ."مجلة الإدارة العمومية والتحديث، جامعة قسنطينة، العدد 7، 2021.

5. جعفري نعيمة، "**دور البرلمان في الرقابة على قوانين المالية في القانون الجزائري**"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 5، العدد 2، 2022.

6. خليف، رابح. "**الأنماط الهيكلية في التنظيم الوزاري الجزائري: من المركزية إلى التخصص** ."مجلة الإدارة العامة، جامعة المسيلة، العدد 14، 2021.

7. خالدي، منير. "**تطور الهيكل التنظيمي للوزارات الجزائرية بعد 1989** ."مجلة دراسات قانونية وسياسية، جامعة الجزائر 1، العدد 11، 2020.

8. دحو، حنان. "**التنظيم الداخلي وآليات اتخاذ القرار في المؤسسات الحكومية** ."مجلة التسيير والتنظيم، جامعة بسكرة، العدد 6، 2023.

9. دردور فريد، "**الإعلام والعلاقات المؤسساتية في الوزارات الجزائرية: دراسة حالة وزارة العلاقات مع البرلمان**"، مجلة الإدارة والسياسة العامة، العدد 15، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، 2022.

10. رياحي، كريمة. "**مسار تطور البنية الوزارية في الجزائر في ظل التحديات الاقتصادية** ."مجلة التنمية الإدارية، جامعة المدية، العدد 13، 2022.

11. فريوي، ليلى. "**الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان: النشأة والمسار** ."مجلة الإدارة العمومية، جامعة تيبازة، العدد 7، 2024.

12. كحول، ياسين. "**الإطار الدستوري للعلاقات بين الحكومة والبرلمان في الجزائر** ." مجلة البحوث القانونية والسياسية، جامعة قسنطينة، العدد 9، 2022.

13. مسعودي، نوال. "**الإدارة المركزية بين التنسيق وصنع القرار في الهياكل الوزارية الجزائرية** ."مجلة الإدارة والسياسات العمومية، جامعة وهران، العدد 14، 2021.

الفهرس

العنوان	رقم الصفحة
البسملة	–
شكر	–
إهداءات	–
مقدمة	أ–و
الفصل الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	
المبحث الأول: نشأة الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان و تنظيمها في الجزائر	**14**
المطلب الأول: الأساس القانوني والمرجعية الدستورية للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	**14**
الفرع الأول: الخلفية الدستورية والسياسية للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	**14**
الفرع الثاني: مكانة الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان ضمن الهيكل الحكومي	**21**
المطلب الثاني: مسار تطور الهيكلة الوزارية للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	**24**
الفرع الأول: التغيرات البنيوية منذ التأسيس للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	**24**
الفرع الثاني: إعادة توزيع الصلاحيات والمهام للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	**27**
الفرع الثالث: تقييم المسار التطوّري للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	**30**
المبحث الثاني: التنظيم الهيكلي للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	**33**
المطلب الأول: التشكيلة الإدارية الداخلية للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	**33**
الفرع الأول: البنية العامة للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	**33**
الفرع الثاني: توزيع المصالح والمديريات للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	**36**
الفرع الثالث: آليات العمل الإداري للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	**39**

المطلب الثاني: التسيير الإداري الداخلي للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	**41**
الفرع الأول: أساليب التسيير الإداري للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	**41**
الفرع الثاني: أدوات التنسيق بين المصالح الداخلية للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	**44**
الفرع الثالث: دور الإدارة المركزية في صنع القرار للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	**47**
خلاصة الفصل الأول	**49**
الفصل الثاني: المهام والاختصاصات القانونية للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	
المبحث الأول: المهام التنسيقية للوزارة المكلفة بالعلاقات والبرلمان	**52**
المطلب الأول: آليات التنسيق البرلماني	**52**
الفرع الأول: تنظيم مشاركة الوزراء في الجلسات	**52**
الفرع الثاني: تدبير الأسئلة الشفوية والكتابية	**55**
الفرع الثالث: تتبع عمل اللجان البرلمانية	**57**
المطلب الثاني: العلاقات المؤسساتية والتكامل الحكومي	**58**
الفرع الأول: التنسيق مع رئاسة الحكومة	**58**
الفرع الثاني: العلاقات مع المؤسسات الدستورية الأخرى	**60**
الفرع الثالث: التعاون مع القطاعات الوزارية	**62**
المبحث الثاني: المهام الاستشارية و التواصلية للوزارة المكلفة بالعلاقات والبرلمان	**65**
المطلب الأول: المهمة الاستشارية القانونية للوزارة المكلفة بالعلاقات والبرلمان	**65**
الفرع الأول: تقديم الاستشارات القانونية للحكومة	**65**
الفرع الثاني: مرافقة النصوص القانونية في البرلمان	**69**
الفرع الثالث: صياغة المذكرات التفسيرية والتقارير	**73**

المطلب الثاني: المهام الاتصالية والتوعوية للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	**76**
الفرع الأول: التواصل المؤسساتي والإعلامي	**76**
الفرع الثاني: إصدار البيانات والتقارير الرسمية	**79**
الفرع الثالث: تعزيز الوعي البرلماني لدى الرأي العام	**82**
خلاصة الفصل الثاني	**85**
الخاتمة	**87**
قائمة المصادر والمراجع	**91**
الفهرس	**96**
الملخص	**99**

الملخص

تعالج هذه الدراسة الإطار القانوني والتنظيمي والوظيفي للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان في الجزائر، من خلال فصلين رئيسيين. يتناول الفصل الأول الأسس القانونية التي أنشأت هذه الوزارة، لا سيما المرسوم التنفيذي 98-04، والتعديلات اللاحقة في ضوء دستور 2020، كما يعرض مسار تطور هيكلتها الإدارية. ويخصص المبحث الثاني لتحليل تنظيمها الداخلي، بما يشمل المديريات والوحدات التنظيمية وآليات التسيير الإداري الداخلي. أما الفصل الثاني، فيُعنى بالمهام والاختصاصات القانونية؛ حيث يبرز دور الوزارة في التنسيق بين الجهاز التنفيذي والبرلمان، خصوصًا من خلال متابعة مشاريع القوانين والرد على الأسئلة البرلمانية. كما يوضح المساهمة المؤسساتية للوزارة في ضمان التكامل بين السلطتين. ويعرض المبحث الثاني الوظائف القانونية والاستشارية التي تضطلع بها الوزارة، كالصياغة التشريعية والمرافقة التقنية، بالإضافة إلى مهامها الاتصالية والتوعوية في تعزيز الثقافة البرلمانية لدى القطاعات الحكومية. وتهدف الدراسة إلى إبراز أهمية هذه الوزارة كحلقة وصل مركزية في العملية التشريعية، وضرورة تطوير كفاءاتها الإدارية والقانونية لتحقيق فعالية مؤسساتية أكبر.

الكلمات المفتاحية: العلاقات مع البرلمان، التنسيق الحكومي، التشريع، الرقابة البرلمانية.

Summary

This study examines the legal, organizational, and functional framework of the Ministry in charge of relations with Parliament in Algeria through two main chapters. The first chapter explores the legal basis for the Ministry's establishment—particularly Executive Decree 98-04—and subsequent amendments under the 2020 Constitution. It also traces the evolution of its organizational structure. The second section of the chapter analyzes the Ministry's internal organization, including its departments, general directorates, and internal administrative management mechanisms. The second chapter focuses on the Ministry's legal roles and functions, emphasizing its coordination between the executive and legislative branches—especially through legislative tracking and responses to parliamentary questions. It also highlights the Ministry's role in fostering institutional cooperation between branches. The final section details the Ministry's legal advisory functions in legislative drafting and technical support, in addition to its communication and awareness-raising roles aimed at enhancing parliamentary culture across government sectors. The study underscores the Ministry's importance as a central link in the legislative process and the need to enhance its administrative and legal capacities for improved institutional effectiveness.

Keywords: Parliamentary relations, government coordination, legislation, parliamentary oversight.